

سقطت توبة حكام عمان الرمضانية الجديدة وبقيت الجبهة الاردنية صامتة للامتثال للنصائح الاميركية وعلاقتها بالاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

صمت الجبهة الاردنية المشبوه منذ لحظة اطلاق النار حتى لحظة توقفه لم يكن صدفة ، ولم يكن ابدا نتيجة « التنسيق » مع دمشق والقاهرة كمازعم حكام عمان واجهزة الاعلام اليمينية والرجعية العربية ،

فقد كان الصمت وليد اتفاق بين امريكا وحكام عمان ، وحقق للعسكرية الاسرائيلية الزج بكامل قواها على الجبهتين السورية والمصرية بدلا من بعثرتها وتشتيتها على جبهات عريضة واسعة وعلى رأسها جبهة الستمائة كيلو متر الاردنية .

ان دولة اسرائيل تعتمد على المبادىء الاربعة المعروفة للجميع في استراتيجيتها العسكرية العدوانية الهجوم المسبق او الضربة الاجهاضية المسبقة ، الحرب الخاطفة القصيرة الامد ، الاستفراد بكل جبهة عربية على حده، نقل المعركة داخل الارض العربية بعيدا عن قلب دولة اسرائيل وضمن هذا السياق بالضبط يقع صمت الجبهة الاردنية حيث بقي زمام المبادرة بيد اسرائيل على الجبهة الاردنية بدلا من مبادرة الجيش الاردني لفتح النار وشن الهجوم ، واستفردت اسرائيل بالجبهتين السورية والمصرية (وعملت حتى داخل الجبهتين السورية والمصرية على الاستفراد الهجومي المعاكس بكل منهما) وبقيت الجبهة الاردنية خارج ميدان القتال وتم تجميد مائة الف جندي اردني . وكل هذا حقق لاسرائيل جانبا اساسيا من جوانب تنفيذ استراتيجيتها وتكتيكها العسكري العدواني .

ان سياسة حكام عمان بالبقاء خارج ميدان القتال كانت معلنة بوضوح منذ ايلول ١٩٧٠، فقد اعلن حسين اكثر من مرةوطيلة عام ٧٢—٧٣ « انه لن يدخل في اية حرب جديدة مع اسرائيل » من اجل ذلك كانت مجازر أيلول ٧٠ وتموز ٧١ ضد الثورة والشعب في الاردن حتى يتم اخراج الجبهة الشرقية من ميدان الصراع القادم مع دولة العدوان .

ولكن الازمة الحانقة المحلية والعربية والعالمية احاطتبحكام عمانودفعتهم لتغيير تكتيكهم السياسي المخادع بالدعوة الى الانفتاح العربي واحياء الجبهة الشرقية ، عشية اندلاع الحرب في ٦ تشرين اول، لفك العزلة المضروبة حولهم واعادة طرح انفسهم كعامل مقرر في مصير الاراضي المحتلة ، وحينها علق البعض أملا على « توبة » حكام عمان بل اكثر من ذلك اشاعت الاوساط اليمينية والرجعية العربية ان امريكا تخلت عن الملك حسين وهذا وراء دعوته للانفتاح وتلاوة « افعال التوبة والندامة » .

وحتى لا يقع الانقسام في صفوف الثورة الفلسطينية والقوى العربية طالبت هذه القوى بأن يكون تحويل الجبهة الاردنية الى جبهة شرقية ، مقاتلة حقا شرط الانفتاح العربي على حكام عمان ، وبذات الوقت اكدت ان دعوة حكام عمان للانفتاح ليست بأكثر من تكتيك جديد لا علاقة له بعالم القتال واحياء الجبهة الشرقية .

« وحدوده منضبطة مع التكتيك الامريكي الجديد والقائم على تحجيم الصراع ليعود اما اطار صراع عربي — اسرائيلي واسقاط العامل الفلسطيني أو على الاقل طمسه كما كانت الحال قبل عام ٦٧ وحتى مذابح ايلول ٧٠ ، وطرح مشكلة شعب فلسطين كمشكلة لاجئين لا مشكلة شعب له حقوقه الوطنية وعلى رأسها حقه في وطنه وتقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه ، وحتى يصبح الصراع ضمن اطار اراضي اردنية وسورية ومصرية محتلة ، وتعود مشكلة شعب فلسطين وحقوقه القومية مشكلة لاجئين ثم وضع حل لها ضمن اطار المملكة المتحدة » . (الحريةالعدد٦٣٩ تاريخ ١ — ١٠ — ٧٣)

وعند اندلاع القتال ظهر جليا موقف حكام عمان على حقيقته فصمتت الجبهة الاردنية ، وفشلت كل محاولات (دمشق،بغداد،القاهرة) والثورة الفلسطينية لدفع حكام عمان لفتح النار من الجبهة الاردنية او السماح بعبور قوات الثورة الفلسطينية للقيام بواجباتها القتالية في الاراضي المحتلة .. اما السلطات الاردنية فأصرت على بقاء الجبهة الاردنية خارج ميدان القتال ، وبقيت تردد في اوساطها :

« ان اصدقاءها في الغرب أبلغوها بضرورة البقاء خارج الصراع وانتظار مذبحة قادمة للجيوش العربية على الجبهتين المصرية والسورية ، وانتظار تدمير الة الحرب الوطنية على هذه الجبهات . ولهذا فهي لا زالت تنتظر» (الحرية العدد ٦٤١ تاريخ ١٥ — ١٠ ١٩٧٣)

وامام تزايد الضغط الداخلي والعربي على حكام عمان ، وتأكدهم ان « المذبحة الموعودة» اصبحت بعيدة ، حافظوا على صمت الجبهة الاردنية وحولوا الاردن من جبهة امامية مقاتلة الى جبهة مساندة كما هي حال الاقطار العربية التي تبعد الاف الاميال عن خطوط النار مع العدو الصهيوني كالمغرب وتونس والكويت مثلا ، فارسلوا لواء (٥ الاف جندي) الى الجبهة السورية ، وبناء على « اتصالات سياسية عليا كما قالت غولدا مئير في ١٦ — ١٠ » . واتخذ اللواء الاردني مواقع دفاعية رفض المشاركة بأية عملية قتالية هجومية كما أكدت المعلومات الموثوقة من جبهة القتال السورية (الحرية العدد ٦٤٢ تاريخ ٢٢ — ١٠ — ٧٣) .

بهذا كله فضح حكام عمان انفسهم بأنفسهم وخذلوا جبهات القتال حيث تمكن العدو من الزج بكامل طاقاته على الجبهتين السورية والمصرية ، محتفظا بلوائين فقط (١٠ آلاف جندي) على الجبهة الاردنية مقبل مائة الف جندي) على الجبهة الاردنية مقابل مائة الف مجمدين على الضفة الشرقية لنهر الاردن يرقبون بابصارهم جنود العدو بالضفة الغربية وهم يستحمون في نهر الاردن .

وبهذا ايضا دفن حكام عمان بأيديهم دعوات « احياء الجبهة الشرقية » التي بقيت عند القتال بلا قتال ودفنوا معها « افعال التوبة والندامة » التي اجتروها عشية اندلاع الحرب

ومن الجهة الاخرى لم ينس حكام عمان طلباتهم « بالاراضي الاردنية المحتلة » ، كما جاء في مؤتمر الملك حسين الصحفي بعد خطاب السادات الذي جاء في غير وقته .. كما لم ينسوا حشر انوفهم بقبول وقف اطلاق النار ، حيث لم يطلقوا رصاصة واحدة اصلا من الجبهة الاردنية بل منعوا رصاص المقاومة الفلسطينية من الوصول للعدو عبر الجبهة الشرقية .

واذا تذكروا فجأة ان لهم لواء في الجبهة السورية فهم الذين أكدوا أنه تابع للاركان السورية وهي المسؤولة عن اية رصاصات يطلقها هذا اللواء من الجبهة السورية .

وبعد هذه المآسي كلها على يد حكام عمان بل والاطرف منها جميعا ولدفع المأساة الى ذروتها ، سارع حكام عمان بعد صدور قرار وقف اطلاق النار ٢٢ — ١٠ الى ارسال لواء مدرع جديد الى الجبهة السورية !

وهكذا يختتم حكام عمان رحلة مسرحيتهم الجديدة التي بدأت قبل الحرب بالدعوة الى « الانفتاح واحياء الجبهة الشرقية .. وانتهت بالصمت المشبوه للجبهة الاردنية عند القتال وصولا الى عودة الاموال الكويتية وطرح المسألة بأنها مسألة اراض اردنية » محتلة يعلن رئيس وزراء حكومة عمان بأن حكومته مستعدة لاتخاذ ما يلزم لتنفيذ قرار مجلس الامن الاخير .

حقا ان ذنب الرجعية دائما اعوج حتى لو وضعوه في قالب مستقيم من الحديد .. واحتفظ حكام عمان « بجيشهم سالما » ليبقى اداة قمع للشعبين الفلسطيني والاردني ، وأداة بيد الرجعية والامبريالية في التأمر على حركة الثورة الفلسطينية والعربية .

شعب مصر ذو ال ٣٦ مليون قادر على حماية ترابه.. بدلاً من استدعاء قوات أميركية !.

رغم مزاعم العدو عن موافقته على وقف اطلاق النار ، فقد استمر لمدة يومين متتالين في محاولة توسيع رقعة احتلال قواته على الضفة الغربية لقناة السويس .

وقد تصدت القوات العربية الباسلة ومعها جماهير الشعب في هذه المنطقة وداخل مدينة السويس لقوات العدو ، واصطدمت معها ، حتى ان المجموعات المقاتلة والمتفرقة من الجنود العرب ، بادرت الى تنظيم صفوفها ومواجهة تقدم العدو ، وكان من بينهم من لم يسمع بوقف اطلاق النار ، وأخذ المبادرة في الصدام مع دبابات العدو دون انتظار اية اوامر .

وفي نفس الوقت الذي كان فيه جنود مصر البواسل يدافعون عن شرف الوطن الام ومعهم جماهير السكان في المدن المهددة باجتياح العدو ، تقدم وزير خارجية مصر بناء على تعليمات من حكومته بطلب الى مجلس الامن يدعو فيه الى مجيء قوات اميركية وسوفياتية من اجل اقرار وقف اطلاق النار على الجبهة المصرية .

كما وصلت رسائل بنفس المعنى الى نيكسون ، وكذلك الى ليونيد بريجنيف، الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي .

وقد جاء هذا الطلب ، في نفس الوقت الذي كانت فيه وزارة الدفاع الاميركية تعلن عن استمرار تدفق السلاح الاميركي الى اسرائيل بشكل منتظم وثابت ، وفي اللحظات التي كان فيها زعماء الولايات المتحدة يعلنون بشكل صارخ مساندتهم المطلقة للعدو

ومما يثير استغراب الاوساط التقدمية العربية ان تستمر القوى الحاكمة في عدد من البلدان العربية ، وخاصة تلك التي تتحمل عبء المعركة مباشرة في ان تساوي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتتوجه اليهما وكأنهما طرفين متماثلين بصفتهما « الدولتين الاعظم ! » ، متجاهلة بذلك كل دروس السنين القاسية الماضية ، ودروس الحرب الوطنية الراهنة ، والدور الاجرامي المكشوف الذي تلعبه الولايات المتحدة في دعم عدوان اسرائيل واستمرار احتلالها للارض العربية.

كما اثار هذا الموقف سخط كل القوى الوطنية والتقدمية وجماهير الشعب ، في دعوته لجلب قوات خارجية من اجل فرض وقف اطلاق النار ، ومن بينها قوات من الولايات المتحدة !! المحرض الرئيسي على استمرار اسرائيل في اطلاق نارها واقتطاع اجزاء جديدة من الارض العربية . وترى شعوبنا في نفس الوقت ان مصر ذات الـ ٣٦ مليون ، والتي تستطيع ان توفر للمعركة ومقارعة العدو الملايين من السواعد المناضلة، لا تحتاج الى من يضمن ايقاف العدوان الصهيوني عليها ، ما دامت تملك هذه الطاقة البشرية الضخمة ، وما دامت تتلقى اوسع المساعدات النزيهة وكل اشكال الدعم من البلدان الاشتراكية .

ان مبادرات جنود مصر وابناء مدنها في مواجهة العدو ، هي الدليل الحسي بأن بمقدور الملايين من شعب مصر ، عندما تمتلك السلاح في ايديها ان تحول كل شبر من ارض مصر الى مقبرة للغزاة . ان الملايين من الجماهير المصرية التي يمزقها الاحساس بالذل والمهانة عندما تسمع من يدعو قوات خارجية لحماية ترابها ، تستطيع اعتمادا على سواعدها ان تحمي شرف الوطن المصري وتحول غزو العدو الى نزيف دائم لا ينقطع من اجل تدميره وتطهير ارض مصر من عدوانه.

استنكار واسع لاعدام ١٥ مناضلا تقدميا في المغرب

اعدمت السلطات المغربية دفعة اولى من المناضلين التقدميين الذين يحاكمون منذ فترة امام ثلاث محاكم مختلفة في القنيطرة والدار البيضاء . وقد شملت « الدفعة الاولى » ١٥ مناضلا وطنيا وتقدميا من مناضلي الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بتهمة القيام « بعمل مسلح في الريف » للاطاحة بالنظام الملكي القائم .

وقد جاءت هذه الاعدامات بعد سلسلة أحكام فاشية اصدرتها هذه المحاكم ضد هؤلاء المناضلين .

وقد أثار تنفيذ حكم الاعدام بهؤلاء المناضلين موجة استنكار شعبية واسعة في المغرب وعند مختلف القوى الوطنية والديمقراطية العربية . وقد جاء توقيت الاعدامات في هذه الفترة من الاحداث المصيرية في المشرق مقصودا في محاولة من قبل الرجعية المغربية لاستغلال مشاركة القوات المغربية في القتال الذي دار ضد اسرائيل والاستبسال والحماس الذى بدر من جنودها في القتال ضد العدو الصهيوني مما اثار عطفا شعبيا واسعا على دور هذه القوات المغربية في الحرب .

ان هذا الاستغلال الرخيص لدماء الشهداء ولتضحيات جنود القوات المغربية في القتال باعدام المناضلين الوطنيين والتقدميين في المغرب سيلقى استنكار كل القوى الوطنية والتقدمية العربية . ان هذه التغطية الرخيصة لن تمر على الجماهير المغربية ولا على الجماهير العربية !

ان كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية مدعوة لرفع صوتها شاجبة الاعدامات الفاشية في المغرب ولوضع حد لاعدامات جديدة ، خاصة وان هناك أحكاما اخرى تطال عددا كبيرا من المناضلين .

الحزب الشيوعي السوداني يفضح الأساليب الفاشية لتكوين الاتحاد الاشتراكي

وجهت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني النداء التالي الى كل منظمات واعضاء الحزب ومؤيديه ؟ إلى القيادة النقابيين الديمقراطيين،

الحملة المتعجلة المحمومة التي بداتها السلطة الفاشية العسكرية لتكوين ما يسمى بالوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكي في مجالات العمل، تستهدف في المقام الاول مصادرة كل مظاهر الحريات الاساسية وحركة النشاط النقابي واستقلاله ، وسلب المواطن حقه الطبيعي في حرية اختيار انتمائه السياسي والفكري ، لجات السلطة الى هذه الخطوة الفاشية بعد ان فشلت حملة تكوين الاتحاد الاشتراكي في الاحياء والمدن والريف ، ولم تسفر كل جهود جهاز الدولة ورجاله وامواله المهدورة ، سوى كشوفات مطولة لاسماء مواطنين ، اشبه بكشوفات رجال الادارة الاهلية في الماضي ، جميعها موظفو الحكومة الاهلية والجماعات المنتفعة في المتاجرة بالاراضي السكنية ورخص الخدمات المحلية.

استخدمت السلطة هذا الاسلوب الفاشي، والذي لم تسبقها اليه حتى حكومة النازية في بناء حزبها ، لانها فشلت حتى الان في تصفية الحركة النقابية والسيطرة عليها وترويضها رغم اعدامها لمؤسس الحركة وقائدها الملهم الشفيع احمد الشيخ ، وحل الاتحادات العامة للعمال والموظفين والمعلمين والمهنيين ، واعتقال وتشريد الاف القادة النقابيين المناضلين ، وسن قانون نقابات العمل ١٩٧١ ، ولائحة تنظيم النقابات ١٩٧٢، وتنصيب عصابات من الانتهازيين القدامى والجدد لتبات وواجهات فوقية خاوية للحركة النقابية . لقد اصطدمت السلطة واعوانها الانتهازيين في القطاعين العام والخاص بالحقيقة القاسية عندما رفض العاملون والمهنيون وتوحدوا على الكيان النقابي الذي ارادت الحكومة فرضه بالبطش والارهاب وواصلوا تمسكهم بحرية النشاط النقابي واستقلاله عن اجهزة السلطة بوصفها اكبر مخدم في البلاد وعن اتحادها الاشتراكي .

نتوجه بالنداء لكافة منظمات واعضاء الحزب والقوى الديمقراطية في مجالات العمال والموظفين والمهنيين ، لتخطي كل الصعاب والانتقال من حالة الانتظار السلبي واللامبالاة ، وبداية حملة جادة منظمة وصبورة من اجل :

★ فضح خطوات الحكومة وتوحيد قوى العاملين لرفضها ومقاومتها ، على اساس المبادئ التالية المحلية والدولية ، وقوانين واتفاقيات العمل الدولية ، وتقاليد الحركة النقابية السودانية ، ومكتسبات العاملين في قانون ١٩٤٨ ، وقانون العمل الموحد ، وكلها تؤكد تلك المبادئ التي تنص على ان النقابة جبهة تضم العاملين دون تمييز بسبب الانتماء السياسي او الفكري او المذهبي او الموالاة للحكومة أو معارضتها ،وان حق النشاط النقابي بما في ذلك الاشتراك في قيادته مكفول لكل العاملين دون تمييز او قيد ، وان النقابة مستقلة عن سلطة الدولة والمخدمين . ولا يحق للحكومة او المخدم التدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في انتخابات النقابة وتكوين قيادتها .

★ تكوين لجان الجبهة النقابية بين صفوف الطبقة العاملة كتحالف ديمقراطي متكافىء لاستعادة الحقوق النقابية والدفاع عن مطالب العمال . واعادة تنظيم الروابط الاشتراكية بين المعلمين والمهنيين لحماية كيانهم والدفاع عن شرف المهنة .

★ كشف وتعرية اي اتجاه انتهازي يبرر الانهزام امام ضغط السلطة بحجة المحافظة على المواقع القيادية في النقابات او دخول الاتحاد الاشتراكي واصلاحه من الداخل .

★ تعبئة اوسع قطاعات العاملين والمهنيين لعقد جمعيات عمومية لكل اعضاء النقابة لمناقشة قضايا مستوى المعيشة والاسعار والاجور والتشريد وموقف قيادة النقابة .

تشيلي

الامين العام لـ « حركة اليسار الثوري» : خسرنا معركة ولم نخسر الحرب

صدر خلال الاسبوع الماضي اول تصريح لحركة اليسار الثوري « المير » ادلى به امينها العام ميغيل انريكز الذي يعيش مختفيا في التشيلي نفسها منذ ١١ ايلول الماضي . يعلن انريكز ان الزمرة العسكرية الفاشية قد اعدمت ما لا يقل عن الف شخص ، وان التعذيب يمارس على اوسع نطاق في السجون والمعتقلات . وتؤكد ... للشهيد سلفادور الليندي « الذي وهب حياته دفاعا عن معتقداته » .

ويؤكد الامين العام لـ « حركة اليسار الثوري » : « ان الذي فشل في التشيلي ليس الاشتراكية والثورة البروليتارية ولا الجماهير العمالية ، في التشيلي انهار على نحو مأساوي مشروع اصلاحي ... على وهم الانتقال الى الاشتراكية بالاعتماد على استكانة الطبقة المسيطرة وعلى التقيد بالشرعية والنظام البرجوازيين . النضال قد بدأ لتوه . لقد خسرنا معركة ولم نخسر الحرب » .

وفي الوقت نفسه ، تفيد الانباء الواردة من التشيلي ان المقاومة المسلحة ضد الدكتاتورية العسكرية العميلة اخذة بالاتساع . وليس ادل عليها من الاعتقالات والاعدامات التي تعلن عنها الزمرة العسكرية بتهمة المناضلين بالاستيلاء على مخازن الذخيرة والسلاح . كما تفيد هذه الانباء ان الاجهزة العسكرية لكل من الحزب الشيوعي وحركة اليسار الثوري وقسم كبير منجهاز الحزب الاشتراكي لا تزال سليمة .

السودان

ماذا قدم نظام النميري للحرب؟

لاول مرة في تاريخ السودان الوطني ينعزل السودان عن القضية الوطنية العربية وعن الصراع العربي — الاسرائيلي ، فقد كانت الحركة الوطنية والديمقراطيةفي السودان دائما في طليعة المشتركين العرب في اية معركة ضد الامبريالية والصهيونية ، وتاريخ الحركة الوطنية السودانية القريب يؤكد ذلك ففي عام ١٩٥٦ اشترك الحزب الشيوعي السوداني ومعه العديد من القوى الوطنية في المعركة التحررية ضد العدوان الثلاثي وارسل مناضليه حاملين السلاح جنبا الى جنب مع قوات المقاومة المصرية في السويس وغيرها . كما ان القوات السودانية كانت باستمرار تذهب الى ساحة المعركة تحت الضغوط الشعبية ، ويضطر حتى الحكام الرجعيون والعسكريون اليمينيون الى ارسالها كما حدث في حرب عام ١٩٦٧ .

ولكن نظام النميري بعد أن ضرب الحركة الوطنية والحزب الشيوعي صمت أيام الحرب وعزل السودان — لاول مرة — عن حركة التحرر الوطني العربية ، ولم يقدم ايةمساهمة فعلية تذكر .

وقدم بذلك برهانا جديدا على عمالته للامبريالية الاميركية ، وعلى طبيعة سياسته الانعزالية على الصعيد العربي .

ولم يجد وزير خارجية السودان ما يقوله اثناء الحرب سوى تصريح يتحدث فيه عن « تآمر الدول الكبرى على قضية الشرق الاوسط » سائرا على خطى موقف القذافي الذي لم يتوان بدوره عن « دعم » المعركة بالهجوم على الاتحاد السوفياتي الذي يدعم الموقف العربي بقوة ، ويقدم له كل المساعدات المادية والعسكرية والسياسية !

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت—لبنان

حرب تشرين والمهام الوطنية في الظروف الجديدة

- ردع أي تفريط بأي شبر من الأراضي المحتلة .
- انتزاع حق شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه وعدم المساس بحقوقه الوطنية المشروعة

في اللحظة التي اندلعت بها حرب تشرين وضعت القوى الثورية العربية والفلسطينية تحفظاتها جانبا على قيادة السادات السياسية لهذه الحرب.واندفعت للانخراط بها دفاعا عن حق شعب فلسطين وشعوب الامة العربية في دحر الاحتلال الصهيوني وتحرير الاراضي العربية المحتلة وانتزاع حقوق شعب فلسطين الوطنية العادلة في ارضه ومصيره بنفسه . وعملت هذه القوى على تطوير الحرب الى حرب تحرير وطنية تلحق الهزيمة بالعدو ، وذلك بالعمل من اجل استكمال شروط الانتصار بفتح النار من الجبهة الاردنية والزج بكل الجيوش العربية نحو جبهات القتال ، وتأميم وتصفية المصالح الامريكية ، وكل المال والسلاح نحو جبهات القتال .. وفعلا اخذت التفاعلات بهذا الاتجاه تتلاحق وبسرعة مذهلة لتضع جميع طاقات الامة العربية في خدمة المعركة ، من اجل دحر قوات العدو الحية وتدمير الة حربه العدوانية . وفجأة — وبدون سابق انذار — خرج السادات بخطابه الشهير يوم ١٦ تشرين الاول—اكتوبر واضعا الحدود السياسية للصراع الجاري ، وقاطعا الطريق على سلسلة التفاعلات المتسارعة الجارية لاستكمال شروط حرب تحرير طويله تلحق الهزيمة بالعدو .

لقد حدد السادات في ١٦ تشرين الاول — اكتوبر ان الحرب الجارية هي « حرب محددة ومحدودة تستهدف خلق الظروف لتحريك الوضع في المنطقة والعالم نحو تسوية سياسية سقفها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢». ثم جاءت مجموع التطورات لتلقي المزيد من الوضوح ، ولتقدم الادلة على «حدود قرار السادات السياسي» الذي « حدد بدوره طبيعة وحجم المعركة العسكرية » بأنها معركة محدودة ، مصحوبة بضغط النفط ، لتحريك الوضع من حالة اللاسلم واللاحرب ، وخلق الظروف العسكرية والسياسية التيتدفع امريكا واسرائيل للبحث الجاد بالوصول الى تسوية سياسية سريعة ضمن اطار قرار مجلس الامن ٢٤٢ .

وبدلا من ان يعيد السادات النظر في قراره السياسي المسبق قبل بدء الحرب (ومعلومات الحرية الموثوقة جدا تؤكد انه يستند الى حرب محدودة وقصيرة ...) على ضوء التطورات والتفاعلات التي اخذت تتسارع عبر مجرى القتال وبخط استكمال شروط حرب تحرير وطنية طويلة مما يسمح بدحر العدو وارغامه على الانسحاب بدون قيد او شرط من الاراضي العربية المحتلة والتسليم بحقوق شعب فلسطين الوطنية .. بدلا منكل هذا فقد سارع في ١٦ تشرين وما بعده لقطع الطريق على هذا التطور ودفع الامور نحو وقف اطلاق النار .

ان حرب السبعة عشر يوما قد حققت جملة من الانجازات والانتصارات العربية وفي مقدمتها القدرة على القتال وانزال الخسائر الفادحة بقوات العدو الحية والة حربه ، والتفاعلات العربية الجارية لاستكمال شروط خوض حرب تحرير وطنية طويلة . وكان يجب توظيف هذه الانجازات في خدمة تطوير الصراع ومتابعته ، ولكن زمام المبادرة لم يكن في يد القوى الثورية العربية والفلسطينية بل كان بيد السادات ، فوظف هذه الانجازات لدفع اسرائيل وامريكا على طريق الوصول الى تسوية سريعة ، خاصة بعد أن أصبح الوضع يمثل شبه توازن عسكري وسياسي ، محليا ودوليا .

في هذه الظروف التي تولدت عن حرب تشرين وضمن قرار السادات السياسي المسبق ، يقع على عاتق الثوريين الفلسطينيين والعرب مهام النضال لردع اي تفريط بأي شبر من الاراضي العربية المحتلة ، وارغام اسرائيل على الانسحاب من جميع هذه الاراضي ، وانتزاع حق شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه، وعدم المساس بحقوقه القومية المشروعة .

السلطة الأردنية تزج بالسجون عشرات الفدائيين العائدين من الأرض المحتلة

قامت السلطات الاردنية باعتقال جميع الفدائيين الذين وقعوا بيدها بينما كانوا فيطريق العودة منالاراضي المحتلة وبعد انجاز مهماتهم القتالية اثناء حرب تشرين . وتؤكد معلومات « الحرية » **ان العدد بلغ (٧٤) فدائيا من الديمقراطية (٢٢) وفتح (٣٤) والصاعقة (١٨) . ويتعرض الجميع الان الى تعذيب شديد في سجونحكام عمان .**

ان السلطة الاردنية لم تكتف بصمت الجبهة الاردنية اثناء القتال بل رفضت كل محاولاتقوات المقاومة الفلسطينية للعبور من شرق الاردن باتجاه الاراضي المحتلة لخوض الصراع مع الاحتلال الصهيوني وتوسيع الجبهة الخلفية التي فتحتها قوات الثورة مع العدو . ولهذا دفعت الثورة ببعض القوات عبر الاراضي الاردنية نحو الاراضي الفلسطينية المحتلة وقد قامت بواجباتها الموكولة لها واثناء عودتها لقواعدها وقع بعضها بيد قوات السلطة الهاشمية ، وكانت التعليمات التي لديها « عدم الاشتباك مع الجيش الاردني » والتفرغ الكامل لمقاتلة العدو الصهيوني .

ان السلطة الهاشمية تضيف الى تاريخها الاسود بحق شعب فلسطين والامة العربية جريمة جديدة ، بعد مجازرها بحق الثورة الفلسطينية ، وصمت الجبهة الاردنية اثناء حرب تشرين مما ساعد العدو الصهيوني على الزج بكامل قواه على الجبهتين المصرية والسورية طيلة ايام القتال. واكتفت بدور دولة مساندة كحال دول المغرب التي تبعد الاف الاميال عن جبهات القتال الامامية .

ان الزج بالمقاتلين بالسجون لن يمر بدون حساب على يد شعب فلسطين وثورته وشعوب الامة العربية .

هل هناك اتفاق أردني - اسرائيلي سري حول عدم اشتراك الاردن في الحرب ؟

كشفت جريدة « صان » البريطانية وجود اتفاقية اردنية — اسرائيلية تعهدت الاردن بموجبها بعدم الاشتراك في حرب تشرين . هذا هو الخبر الذي جمله مراسل الجريدة في تل ابيب عند وصوله الى لندن بعد ان منعت الرقابة العسكرية الاسرائيلية ارسال الخبر من تل ابيب . ويضيف المراسل ان اسرائيل سمحت للملك حسين ، بموجب هذا الاتفاق ، بان يرسل قوات رمزية الى الجبهة السورية ، لانقاذ ماء الوجه امام الرأي العام العربي .

وقد استدل المراسل على وجود الاتفاقية السرية من خلال طبيعة تحركات القوات الاسرائيلية علىالجبهة الاردنية خلال الحرب . كما اعتمد على اقوال ما وصفه بانه ملحق صحفي اوروبي ابلغه بالاتفاقية التي تولى الفرنسيون دور الوساطةفيها.

بعد اعتراف ايران بأنها "لا تعلم الى اين يذهب النفط" هل تعرف السعودية اين يذهب نفطها.. وهل فعلاً لا يصل إلى الولايات المتحدة؟

نشرت « النهار » توضيحا من سفارة ايران في بيروت حول خبر نشر في الجريدة عن تصريح ادلى به الشاه اجاب فيه على سؤال « لماذا يبيع النفط الى اسرائيل » بالقول : ان النفط يباع للشركات ولما لا يرسل نفطنا الى اسرائيل ؟

وجاء توضيح السفارة الايرانية معترفا بأن ايران « لا تعلم لمن تبيع شركات النفط الاجنبية التي تشتري النفط من ايران هذا النفط ثانية او في اي مكان تسلمه الى زبائنها ... ولربما يكون النفط الذي يصل الى اسرائيل قد تم استخراجه من ابار النفط الاخرى التي تبيعه هي بدورها كذلك لشركات النفط الاجنبية » .

هذا الاعتراف الايراني يؤكد حقيقة ان البلدان المنتجة للنفط (التي لم تؤممه كايران والسعودية وغيرها من الدول العربية الاخرى) لا تستطيع فعلا ان تعلم بعد بيع النفط الى شركات اجنبية «الى اين يذهب هذا النفط ثانية » !..

وهذا يطرح تساؤلا عن كيفية مراقبة وقف تصدير النفط الىالولايات المتحدة الاميركية الذي اتخذته السعودية وغيرها من الدول العربية التي لا تسيطر على انتاج النفط ؟ فالنفط في هذه البلدان هو بيد الشركات الاميركية والاجنبية فضلا عن ان بيعه الى الاسواق العالمية يتم من قبلها بعد شرائه منها او حتى من حصص الدول المنتجة للنفط كما نصت اتفاقية المشاركة « السعودية — الاميركية»!

والاخطر منذلك كله ان «الاعتراف الايراني » يذهب الى « تبرئة »نفسه بالاشارة الى « دول اخرى منتجة للنفط ... ربما يكون النفط الذي يصل الى اسرائيل مستخرجا من ابارها » . وهو يشير بذلك الى السعودية .. فهل تراقب السعودية « اين يذهب نفطها » .. وهل هو يصل فعلا الى اسرائيل عن طريق بيعه ثانية من قبل الشركات الاجنبية، فضلا عن وصوله الى الولاياتالمتحدة الاميركية ؟؟

الخطة السياسية وراء الحرب :

تحريك الازمة نحو التسوية

القرار السياسي أحبط امكانية تطوير الحرب واستكمال شروطها الظافرة

« الحرب استمرار للسياسة بوسائل اخرى (عنيفة) » — يقول لينين مستشهدا بعبارة شهيرة للمفكر العسكري الالماني كلاوزفتز . ان هذه العبارة تشكل دليلا نظريا خصبا لفهم اسباب وقف اطلاق النار ونتائج حرب ٦ تشرين . فقد كانت هذه الحرب استمرارا ، بالسلاح ، للسياسة العربية الرسمية المتبعة خلال السنوات الست الاخيرة ، ومنذ عام ١٩٧٠ على وجه التحديد ، بصدد النزاع العربي الاسرائيلي وأثار حرب ١٩٦٧ .

عندما بدأت العمليات العسكرية الواسعة النطاق على جبهتي الجولان وسيناء ، كانت «ازمة» الشرق الاوسط تراوح مكانها دون تقدم منذ اشهر . تعثرت بادرة السادات حول التسوية الجزئية امام تصلب اسرائيلي حول نوع القوات المصرية التي يسمح لها بالعبور الى الضفة الشرقية وتوقيت المفاوضات . واذا بعامي « الحسم » يحملان استنفاد التنازلات امام الامبريالية الاميركية والرجعية العربية : الانسحاب من المعركة الوطنية ضد الاستعمار في كافة ارجاء المنطقة العربية ، المصالحة مع الرجعية العربية ، والسعودية منها خاصة ، وتسليمها زمام التصرف بشؤون المنطقة ؟ طرد الخبراء السوفييت ، الى اخره فأمام كل هذه التنازلات والتراجعات كان يقف التصلب الاسرائيلي القاطع الذي توظفه اميركا في سبيل نيل المزيد من المواقع ومواطيء القدم في المنطقة . كذلك لقيت سياسة « الضغط » على اميركا نصيرا مماثلا بعدما تجاهلت هذه طلبات شركات النفط العاملة في المنطقة العربية تعديل سياستها تجاه المطالب العربية ، كما تجاهلت تهديدات الملك فيصل بتخفيض انتاج النفط اذا لم تضغط اميركا على اسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وقد راوحت قضية الحل السلمي عند هذا المأزق شهورا طويلة قبل الحرب ، بعدما اتضح بصورة متزايدة انه لم يبق الا صيغة واحدة للحل السلمي هي صيغة الاستسلام الاميركية — الاسرائيلية .

وقد جاء قرار الحرب محاولة للخروج من هذا المأزق ، خاصة بعدما اتسعت الضغوط الجماهيرية . لكنه كان قرارا باللجوء الى الضغط بواسطة السلاح كعامل مساعد للضغط الدبلوماسي الذي اثبت عدم جدواه خلال السنوات الماضية فكانت الحرب ، عمليا ، كناية عن سلسلة من المعارك يراد منها تحرير اجزاء من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بقصد اعادة طرح قضيتها من « موقع قوة جديد » ، وان هذا القرار السياسي هو الذي تحكم الى ابعد حد بالتخطيط العسكري وسير العمليات . بهذا المعنى نقول ان حرب ٦ تشرين لم تكن الا الاستمرار لسياسة الضغط على اميركا بوسائل اخرى (مسلحة). من هنا ، كانت حربا محدودة سلفا من حيث اهدافها ومداها. والذي يفسر النتائج العسكرية الملموسة التي توقفت عندها هو خوض هذه الحرب في ظل وهمين :

الاول ، وهم تحييد اميركا بين العرب واسرائيل .

الثاني ، ولعله الافدح ، هو التجاهل الكامل لاستراتيجية العدو الاسرائيلي . فكيف تجلى ذلك على ارض المعركة ؟

عندما خطب السادات امام مجلس الشعب في ١٦ تشرين الاول الماضي ، كانت القوات المصرية قد انجزت عمليا عبور القناة وتحرير شريط طويل من الضفة الشرقية . ومهما تكن النوايا الاصلية ، فقد لعبت المعارك على جبهة الجولان ، موضوعيا ، دور استنزاف قوات العدو الاسرائيلية ريثما تنجز القوات المصرية عملية العبور وترسيخ المواقع على الضفة الشرقية . فجاء الخطاب يعلن عملية انتهاء الحرب .

□ حاول الخطاب احتواء كل ما كشفته المعركة من تحالفات وامكانات : القاء اميركا بكل ثقلها الى جانب اسرائيل ، دعم البلدان الاشتراكية — والاتحاد السوفياتي خاصة — للعرب ، الدور الذي لعبته المقاومة الفلسطينية في التصدي لقوات العدو وتخريب خلفيته ، واخيرا ليس اخرا اصرار الجماهير العربية على خوض حرب طويلة الامد بعدما اتضحت الامكانيات الهائلة والفرص المواتية لمثل هذه الحرب . اغفل السادات اية اشارة الى الدعم السوفييتي او الى دور المقاومة الفلسطينية . كان الخطاب بمجمله رسالة مفتوحة الى نيكسون توحي بأن الحرب لم تغير شيئا معها ، وان « مفتاح الحل » لا يزال بيد اميركا .

□ حدد الخطاب المطالب : تحرير الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ حسب قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ، الاستعداد للقبول بوقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فورا ، وتحت اشراف دولي الى خطوط ما قبل ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ ، الاستعداد لحضور مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة فور اتمام الانسحاب من كل الاراضي ، الاستعداد لفتح قناة السويس فورا ..

وابرز ما في الخطاب هو المفارقة الكبيرة بين طموح المطالب — انسحاب اسرائيل من كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (اي من سيناء والجولان وغزة والضفة الغربية) « واستعادة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » — وبين ما قد انجز فعلا على ساحة القتال : عبور القناة وتحرير الضفة الشرقية . وهذه هي المفارقة التي تؤكد ان التصور الاصلي للعمليات العسكرية كان يعتبرها وسيلة ضغط اضافية، لا وسيلة تغيير حاسم لميزان القوى بين قوتين متحاربتين لا بد لواحدة منهما من الخروج منتصرة ، فرغم كل ما انطوى عليه خطاب السادات من حديث عن مواصلة القتال لتحرير كامل الاراضي ، فأن سير العمليات العسكرية كان يبين بوضوح ان المعارك كانت قد حققت اهدافها عشية خطابه : عبور القناة وتحرير الضفة الشرقية . وتجيء المصادر الاميركية الاسرائيلية لتؤكد بعد الحرب ، ان القوات المصرية كان بأمكانها عبور الممرات المؤدية الى قلب سيناء خلال الايام الاولى للمعارك عندما كان الجيش الاسرائيلي فاقدا لتوازنه كليا وقبل تمكنه من استكمال عملية دعوة الاحتياط . الا ان القرار السياسي هو الذي وضع قيدا على احراز مثل هذا المكسب الذي يشكل فعلا نصف الطريق الى تحرير كامل سيناء .

استراتيجية التفوق الكاسح و استراتيجية « الحرب المحدودة »

وهكذا كانت تتواجه على ارض القتال استراتيجيتان . الاستراتيجية العربية الرسمية محكومة بقرارها السياسي ، اكثر مما هي محكومة بادراك فعلي لاستراتيجية العدو . وتتلخص هذه الستراتيجية بوضع اميركا ومجلس الامن امام « امر واقع » جديد يحرك قضية الحل السلمي ، وهي تعتمد على خطة « المحدلة » ، اي على التقدم البطيء ، تحت حماية الصواريخ المضادة للطائرات — على جبهة عريضة بقصد ترسيخ المواقع على عمق يتراوح بين ١٥ و ٢٠ كيلو مترا شرقي القناة .

وفي مقابل هذه الستراتيجية ، قامت الستراتيجية الاسرائيلية المحكومة هي ايضا بطبيعة ودور اسرائيل في المنطقة : التمسك باي ثمن بالتفوق العسكري الكاسح لاسرائيل على الجيوش العربية واعتبار ان اي اختلال في التفوق الاسرائيلي الكاسح انما يهدد وجود اسرائيل بكامله ، السعي لتدمير القدرات القتالية للجيوش العربية في اية مواجهة ، رفض المواجهة المباشرة بين الجيوش واللجوء الى الضربات الصاعقة وحركات الالتفاف السريعة وغير المباشرة .

وليس ادل على التفارق بين الستراتيجيتين من تصور كل طرف لدور الامم المتحدة بالنسبة للنزاعات السياسية والعسكرية في العالم . في ٢٩ تشرين الاول المنصرم ، عقدت مجلة « تايم » الاميركية مقابلة موازية لايبان والزيات حول قضايا الحرب . وكان من بين الاسئلة سؤال عن رأي كل منهما بالضمانات الدولية وبدور مجلس الامن .

قال ايبان ردا على السؤال : « ان الامم المتحدة ساحة لخوض المعارك ، وليست اداة لحلها .. ان ضمانة اسرائيل يجب ان تكون قوتها الذاتية بالاضافة الى الحدود الامنة التي تسمح لها باحتواء اية ضربة تتلقاها والحيلولة دون تدمير اسرائيل » .

وبينما اكد ايبان على الدور الحاسم لما يفرض في ساحة القتال ، عبر الزيات تعبيرا جليا عن كل اوهام الضمانات الدولية والثقة بدور اميركا في الضغط على اسرائيل فقال « سوف نقبل سلطة مجلس الامن وضماناته .. وسوف ننظر الى اية ضمانات تصدر عن حكومتكم (اي الحكومة الاميركية) او يكون لها دور في تقديمها .. » .

ان المواجهة بين استراتيجية انتزاع موقع قوة عسكري في سيناء بانتظار ضمانات مجلس الامن وضمانات اميركا ، وبين استراتيجية السعي للتفوق العسكري الاسرائيلي الكاسح المدعوم كليا من قبل الاستعمار الاميركي والمعتمد بالدرجة الاولى على ما يمكن تحقيقه في ساحة القتال — ان هذه المواجهة تكمن في اساس النتائج التي توقفت عندها الحرب .

ان توقيت العبور الاسرائيلي الى الضفة الغربية يحمل دلالة بالغة . بدأ العبور في اليوم التالي على خطاب السادات . فكأنما تجميد القوات المصرية على الضفة الشرقية في حالة دفاعية للتمسك بما جرى تحريره ، وكأنما الاعلان عن انتهاء الحرب عمليا في خطاب السادات شكلا الفرصة المناسبة لحركة الالتفاف الاسرائيلية التي انتهت باحتلال القطاع الجنوبي باكمله من الضفة الغربية . وقد يسأل سائل : لماذا لم يمكن احباط هذه المحاولة وتدمير القوات الاسرائيلية التي عبرت القناة ؟ ان الجواب يحدده هنا ايضا نوع القرار السياسي الذي يتحكم بالتخطيط العسكري . ان تخطيطا عسكريا يرهن نفسه باقتراب وقف اطلاق النار لا يجازف بقذف قوات هائلة ، ولو كان ذلك من اجل منع العدو من الالتفاف على المكسب الفعلي الذي حققته العمليات العسكرية (العبور وتحرير الضفة الشرقية) . وبينما كان السادات ينتظر اشارات موافقة اميركا على طلب وقف اطلاق النار ، كان العدو الاسرائيلي يطبق عمليا ما قاله ايبان : مجلس الامن مجال لخوض المعارك لا لحلها ، والطرف الاقوى في مجلس الامن هو الطرف الاقوى على ساحة القتال . وقد جاء الابتزاز النووي الاميركي — يوم ٢٦ الماضي — ليشكل تغطية فعالة لاستمرار اسرائيل في خرق قرر وقف اطلاق النار واحتلال القطاع الجنوبي من الضفة الغربية والشروع في محاولة حصار الجيش الثالث على الضفة الشرقية

لم تستطع اسرائيل تحقيق هدفها المعلن في تحطيم القدرة العسكرية العربية . والذي تحطم فعلا خلال الحرب كانت اسطورة تفوقها المطلق . لكنها تمكنت ،رغم ذلك ، من الحد من النجاحات العسكرية للعبور المصري وذلك بالوصول الى الضفة الغربية تحت المظلة النووية الاميركية «البناءة» وباتت تحاصر الجيش الثالث ، او قسما منه ، وتطرح مشروعا يقضي بانسحاب القوات المصرية الى الضفة الغربية في مقابل تراجع القوات الاسرائيلية الى الضفة الشرقية .

هذا في وقت يطرح فيه السادات مطلب العودة الى حدود وقف اطلاق النار (في ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣) كشرط لبدء المفاوضات بعدما كان قد اصر ، في خطابه امام مجلس الشعب — ان لا مفاوضات قبل الانسحاب الاسرائيلي الفوري من كل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

وهكذا عاد النشاط السياسي والدبلوماسي بعد توقف المعارك ، ليرتكز الى وضع عسكري يتميز بنوع من تداخل القوى على قناة السويس .

فهل تستطيع «السياسة» هذه المرة التعويض عما لم تكمل الحرب تحقيقه — اي الانسحاب الاسرائيلي من كامل الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . ان رد اسرائيل واضح على لسان غولدا ماير : لا بحث في قضية الشعب الفلسطيني ، لا انسحاب الا من اراض لا تهدد امن اسرائيل بالخطر . والثمن الذي يتوجب دفعه لقاء الانسحاب من « بعض » هذه الاراضي بات واضحا هو ايضا : المساومة على قضية الشعب الفلسطيني والارتهان المتزايد بالامبريالية الاميركية وعزل مصر عن باقي اجزاء الشرق العربي !

حساب الأسلحة والخسائر :

العرب لم يكن ينقصهم السلاح المتطور

بعد وقف اطلاق النار ، بدأت محاولات عديدة لتبريره بالاستناد الى اعتبارات « عسكرية » . جرى الحديث عن النقص في الامداد بالعتاد والسلاح تعويضا عما خسرته الجيوش العربية . وتصاعدت نغمة «الاسلحة الاميركية المستحدثة» التي ارسلت الى اسرائيل في اخر ايام الحرب . تحدثنا اعلاه عن دور القرار السياسي في تقرير نمط العمليات التي قامت بها الجيوش العربية . وسنحاول هنا الرد على بعض الاضاليل النموذجية التي بدأت تروج تبريرا لوقف اطلاق النار .

الاسلحة الهجومية والاسلحة الدفاعية

كان يقال قبل الحرب ، ان الحرب باتت حربا الكترونية معقدة . وكان الهدف من ذلك تأجيل الرد على قضية تحرير الاراضي المحتلة. ثم جاءت اعوام الحسم ، وما رافقها من حديث عن الاسلحة الهجومية والاسلحة الدفاعية . وقيل انذاك أن الحرب لن تخاض لان الاتحاد السوفياتي يرفض مد مصر بالاسلحة الهجومية .

وقامت الحرب . وفور قيامها اعترف هيكل ان مصر تقاتل بما عندها من سلاح — اي ان الذي ادى للحرب قرار سياسي لا تغير نوعي في طبيعة التسلح . ولم يثبت هذا وحسب . بل ثبت ان في حوزة الجيوش العربية اسلحة هجومية بالغة الاهمية . والواقع انه يستحيل فصل الاسلحة الى هجومية ودفاعية بشكل كامل . وافضل مثال على ذلك صاروخ سام ٦ نفسه . هذا الصاروخ يعتبر دفاعيا عندما يكون ثابتا ويستخدم للدفاع الجوي . لكنه في الوقت ذاته سلاح هجومي عندما يواكب القوات المهاجمة ويضمن لها الحماية من الهجمات الجوية .

وفي الايام الاخيرة ، سربت الاستخبارات الاميركية معلومات تقول ان في حوزة مصر صواريخ سوفياتية جديدة ارض — ارض (طراز « سكودا ») تستطيع تدمير المدن الاسرائيلية . وقد وصلت هذه الصواريخ الى مصر قبل يومين فقط من خطاب انور السادات الاول . ولعلها الصواريخ التي عمدها باسم صاروخ «ظافر» وهدد بها بالضرب في « اعماق » اسرائيل .

وماذا عن تعويض خسائر الحرب من عتاد وذخيرة وسلاح ؟ كثرت التلميحات التي تقول ان امكانات اميركا مفتوحة كليا لاسرائيل ، اما العرب ، فهناك حد لما يستطيعون تحصيله من سلاح وذخيرة . هل هذا صحيح ؟ لا . لقد أكد كبار المسؤولين العرب ، المعنيين مباشرة بالقتال ، في اكثر من مناسبة ، انهم قد فوجئوا بتدفق العتاد والسلاح والذخيرة عليهم ، بلا تحفظ ولا حساب ، تعويضا عما دمر او استهلك خلال المعارك . وهذه معلومات تؤكدها على كل حال تقديرات البنتاغون الاميركي نفسه . فقد اعلن في ٣٠—١٠ ان الولايات المتحدة ارسلت ٣٠٠ شحنة سلاح وذخيرة وعتاد الى اسرائيل تبلغ حمولتها ١٢ الف طن ، بينما الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ارسل ٩٠٠ شحنة تبلغ حمولتها ١٥ الف طن .

« لا تملك اسرائيل ولا الولايات المتحدة الاميركية سلاحا يوازي في فاعليته صاروخ سام ٦ » — هذا ما تعترف به مجلة « تايم » الاميركية .

قال احد مراقبي الامم المتحدة على خطوط الهدنة « من بين كل خمس طائرات مغيرة كانت الصواريخ تسقط ثلاث طائرات » . وتؤكد مجلة « افياشن ويكلي » الاميركية المتخصصة بشؤون الطيران « ان التوزيع الجيد لصواريخ سام ٦ ادى الى ارتباك الطيران الاسرائيلي » ووصفت خسائر الطيران الاسرائيلي بأنها « فادحة » .

يبقى ان نذكر في هذا الصدد ان فيتنام الديمقراطية خاضت سنوات حرب جوية مريرة معتمدة على السلاح الفردي وصاروخ سام ٢ وسام ٣ وطائرات ميغ ١٧ و ٢١ . وحتى التفوق الجوي الاكيد الذي كانت الولايات المتحدة تتمتع به في فيتنام ، لم يحل دون هزيمة العدوان وانسحاب القوات الاميركية. فكيف الامر ، في وضع تحطمت فيه اسطورة التفوق الجوي الاسرائيلي كما حدث في حرب تشرين ؟

الصاروخ الاميركي « ذكي » لكن الشعب اذكى !

من التبريرات التي قدمها الرئيس السادات في مؤتمره الصحفي الاخير لوقف اطلاق النار تسلم اسرائيل لاسلحة اميركية حديثة لم يستعملها الاميركيون انفسهم . حتى لا يبقى هذا الموضوع لغزا ، كان هناك عشرات بل مئات المراقبين والمراسلين الصحفيين يشاهدون المعارك . وقد وصفوا انواع الاسلحة المختلفة ، وعلقوا عليها .

□ هناك قنبلة «مافريك» التلفزيونية جو — ارض ، المضادة للدبابات بالدرجة الاولى . كان الجيش الاسرائيلي يملك عددا منها عند نشوب الحرب ، وتسلم دفعات جديدة منها خلال القتال . والواقع ان هذه القنبلة استخدمت في فيتنام وادت الى نتائج «متوسطة» ، حسب تقدير الخبراء العسكريين. وليس في نتائج الحرب ، على صعيد القوات المدرعة ، ما يشير الى فاعلية « سحرية » لهذه القنبلة . تعترف مجلة «تايم» الاميركية (وهي ليست متهمة بالانحياز لجانب العرب) بفاعلية صواريخ « ساغر » و « سنابر » السوفياتية المضادة للدروع التي قضت ، في الايام العشر الاولى للحرب ، على ثلث الدبابات الاسرائيلية (البالغ مجموعها ١٩٠٠ دبابة) . وحتى اكثر التقديرات تشاؤما حول الخسائر تقول ان اسرائيل خسرت ثلث دباباتها في المعارك ، بينما مصر وسوريا لم تخسر هذه النسبة .

□ صاروخ «شرايك» جو — ارض ، هو ايضا من الاسلحة الاميركية « المستحدثة » التي استخدمت ايضا في فيتنام وبنتائج باهتة جدا . هذه الصواريخ تقذف من الطائرات المقاتلة والقاذفة ضد رادار الصواريخ . وسرعان ما ابتكرت عبقرية الشعوب الجواب عليه . في فيتنام جرى ابطال فاعلية هذا الصاروخ ضد رادارات صواريخ سام٢ وسام٣ بواسطة التغيير السريع لموجة الرادار او اطفاء الرادار دوريا .

عند هذا الحد تنتهي اسطورة الاسلحة المستحدثة . لم يلاحظ احد فاعليتها الخاصة في المعركة . لم يسمع احد بتدمير رادارات صواريخ سام ٦ . والحقيقة انه اذا كان هناك قنابل وصواريخ اميركية « ذكية » فان الشعوب كانت وستبقى اذكى منها .

هل ان الخسائر في البشر والعتاد هي السبب في وقف اطلاق النار ؟ لنؤكد اولا باول ان شعبنا اعطى وضحى بدون حساب . تقول التقارير الاولية من القاهرة ان الاهالي كانوا يتمنون قصف القاهرة لكي يشعروا انهم يتحملون مسؤولية المشاركة في الحرب بشكل او باخر . لنتذكر ما قيل عن الجرحى المصريين والسوريين : ما كانوا يسألون عن جراحهم. كانوا يسألون عن الجبهة . عن نتائج المعارك ويرسلون البرقيات والتوصيات باستمرار القتال . وعلى كل حال فمن من شعبنا حاسب او يحاسب على الخسائر ؟!

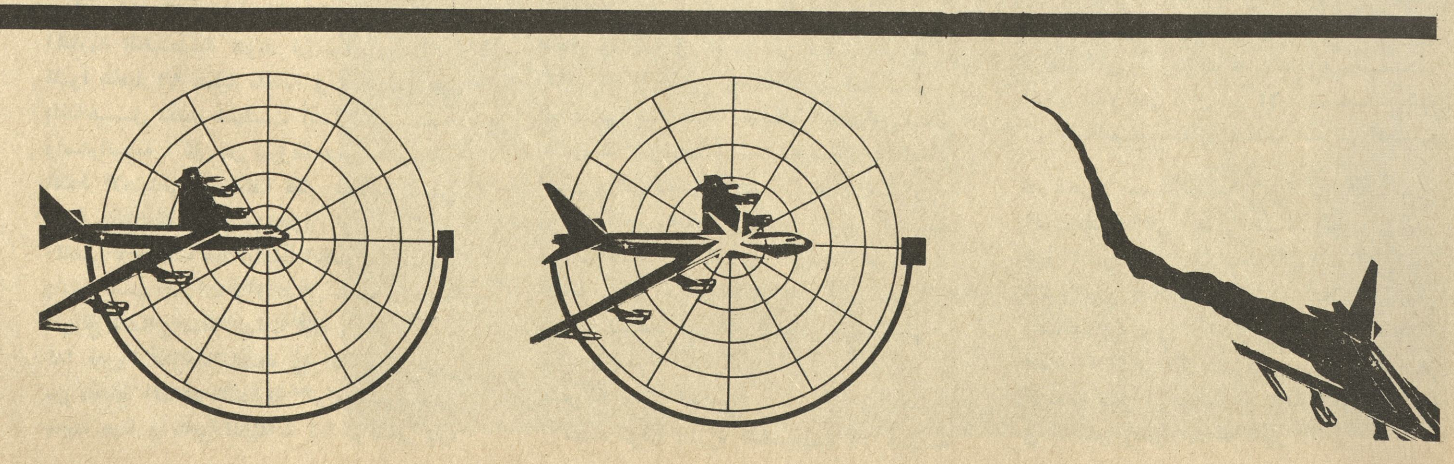
اما بالنسبة للخسائر في العتاد والاسلحة، فلا يكفي القول انها قد عوضت خلال المعركة نفسها . يجب الاضافة ان خسائر العدو ، بأي مقياس كان ، كانت افدح من خسائر القوات العربية . لنترك الارقام تتكلم .

في اول اشارة الى الخسائر البشرية ، قالت مجلة «تايم» ان اسرائيل خسرت في حرب تشرين ٣٩٠٠ قتيل وجريح . ان هذه الخسارة ، بالنسبة الى عدد سكان اسرائيل ، توازي خسارة اميركا ٢٤٧ الف قتيل وجريح .

وجاء اول تقدير للبنتاغون الاميركي يقدر الخسائر الاسرائيلية بستة الاف بينما يقدرها التقرير الثاني في ٣٠ — ١٠ بعشرة الاف قتيل وجريح . اي ان ٣ر٠ بالمئة من سكان اسرائيل قضوا بين قتيل وجريح خلال الحرب . ولو خسرت مصر وسوريا (وعدد سكانها ٤٥ مليون نسمة) مثل هذه النسبة ، لكان عدد القتلى والجرحى العرب ارتفع الى ١٣٥ الف قتيل وجريح. هذا في حين تعلن مصادر البنتاغون الاميركي نفسه ان عدد خسائر الجيشين المصري والسوري تتراوح بين ١٥ و ٢٠ الف بين قتيل وجريح.

نكتفي بتسجيل الارقام . ولن نتحدث عن الاثر النفسي والمعنوي الكبير للخسائر على اسرائيل ، ولا على ان اسرائيل حشدت كل قواتها في المعركة ، بحيث تؤدي كل خسارة بشرية الى اضعاف مباشر لقدرتها القتالية ، بينما ظل عشرات الالوف ان لم يكن مئات الالوف من الجنود العرب خارج ساحات القتال ، ناهيك بقوات الاحتياط والميليشيا والمقاومة الشعبية وغيرها . وهذا ما اعترف به دافيد اليعازر عندما قال « ان هناك امكانيات قتالية في الجانب الاخر لم تشترك بعد في القتال ، مما يعني ان الحرب ستكون طويلة وقاسية » .

مرة ثانية ، تتهاوى كل هذه « الخزعبلات » العسكرية امام الوقائع الملموسة المستمدة من تقارير لا يمكن اتهامها بالانحياز الى العرب. وهي كلها تؤكد ان الذي تحكم بالمعركة التصور والهدف السياسيين وراءها . المساعدات والدعم والاعتدة والاسلحة ، مهما بلغت كمياتها واحجامها ، ليست بديلا عن البشر الذين يستخدمونها والفكر الذي يوجهها والنظام الاقتصادي — الاجتماعي — السياسي الذي يوظفها في خدمة أهدافه ؟





قوات المقاومة الفلسطينية خاضت معارك واسعة طوال ايام القتال

جماهير الارض المحتلة تطالب بحقها في تقرير المصير وتتابع نضالاتها لتحقيق اهدافها المرحلية

جيش التحرير الفلسطيني يخوض المعارك الباسلة على الجبهتين



طائرة هليكوبتر اسرائيلية اسقطتها المقاومة الفلسطينية في منطقة راشيا الوادي خلال الحرب .

« تابعت « الحرية » منذ نشوب القتال رصد وتسجيل كافة النشاطات الثورية التي قامت بها قوات الثورة الفلسطينية ، في مساندتها لقوات الجيش المصري والسوري على الجبهتين من جهة وما نفذته من عمليات في العمق استهدفت اماكن حيوية ومنشآت اقتصادية للعدو . ونظرا لاهمية الدور هذا كونه شكل جبهة ثالثة فتحت النار غزيرا على مواقع العدو واهدافه نوالي تسجيل اجمالي عمليات الثورة مع متابعة اهميتها في مجرى النضال العام »

خاضت قوات المقاومة الفلسطينية معارك واسعة طوال ايام القتال خلف خطوط العدو من اجل عرقلة جهوده وافقاده دعائم استراتيجيته العدوانية القائمة على نقل الصراع خارج حدود فلسطين المحتلة ، وذلك بادخال الصراع عمليا ضمن هذه المناطق ، وحتى تقوم من جهة ثانية بتادية مهامها في مساندة الجيش السوري المقاتل على هضبة الجولان من خلال ضرب اماكن تجمع العدو ووسائل امداده وقواته المتحركة وقوافل الامداد لقواته العاملة ضد الجبهة السورية . كل ذلك على طريق تشتيت قواه وبعثرتها وخفض فعالياتها بالتالي . ومنذ اللحظات الاولى للحرب رفعت المقاومة شعارات: كل الجيوش العربية نحو جبهات القتال ، السلاح للجماهير العربية ، كل الاموال لجبهات القتال ، تأميم المصالح الامريكية في وطننا ، وقطع النفط فورا عن امريكا والدول المؤيدة للعدوان ، ورفعت هذه الشعارات جميعا خلال الحرب من اجل تعبئة الجماهير العربية باتجاه انجاز مهامها المطروحة على طريق تحقيق الاهداف المرحلية المطلوبة .

وعلى هذا الطريق شكلت المناطق المحتلة ، وهضبة الجولان ، الحدود الجنوبية للبنان ، جبهة قناة السويس ، شكلت جميعا جبهة ثالثة عملت من خلالها المقاومة الفلسطينية ، دافعة بكل قواتها وامكانياتها في خدمة المعركة الشاملة .

فقد شهدت الحدود الجنوبية للبنان تصاعدا كبيرا في النشاط العسكري لقوات الثورة الفلسطينية كان هدفه الاول الحاق خسائر بالعدو لدفعه الى سحب قطاعات من قواته العاملة في هضبة الجولان وتخفيف حدة قتاله ضد المواقع السورية وعلى هذا الطريق تم تنفيذ ١٣٢ عملية ناجحة اجبرت العدو على الاعتراف بها دفعت بكبير معلقيه العسكريين العميد حاييم هرتسوغ الى القول « ان جبهة ثالثة قد فتحت ضدنا اليوم » ، كما اعترفت رئيسة وزراء العدو في بيانها الذي القته امام البرلمان الاسرائيلي مساء ٢٣ تشرين اول الماضي ، اعترفت بعجز العدو عن صد هجمات ثوارنا اثناء خوض قواته القتال على الجبهات الاخرى ، ومن الجدير بالذكر ان رئيسة الوزراء مائير عمدت في اعترافها كما في تقارير المعلق العسكري هرتسوغ الى حصر عمليات الثورة ونشاطاتها بالحدود اللبنانية فقط واهمال دور المقاومة في الداخل عمدا في محاولة لتصوير الوطن على انه بحيرة راكدة يسبح فيها العدو» « الحرية ــ العدد ٦٤٣ » بيد ان الدلائل دحضت بشدة هذا الزعم القائم على عدم الاعتراف الفعلي بما الحقته قوات الثورة بمنشآت العدو واماكنه الحيوية من اضرار في معظم مناطق الارض المحتلة ، اذ جاءت تقارير المقاومة الفلسطينية لتؤكد ان ثوارنا بالداخل قاموا بتنفيذ ٩٦ عملية ناجحة في معظم المناطق بالداخل بحيث شملت اهدافا حيوية واستراتيجية ، كان من ابرزها تدمير مستودعات النفط الاحتياطي في منطقة كفار حسديم شرقي مدينة حيفا ليلة الثامن من تشرين اول ــ اكتوبر الماضي ، ونسف خط انابيب ايلات ــ عسقلان وتدمير قسم المعدات والالات في مصنع الاسمنت الواقع شمالي مدينة نهاريا ليلة ١٦ ــ ١٠ ، كما فجروا عبوات ناسفة في القسم الجنوبي من مصنع الذخائر الخفيفة الواقع شرقي مدينة حيفا في نفس الليلة ، كما تم تدمير جزء كبير من مستودع قطع غيار الطائرات القريب من حديقة الحيوان بتل ابيب ومهاجمة مطار عكا ليلة ١٤ ــ ١٠ ، ونسف بنك ديسكاونت في مدينة رام الله . وقد رافق هذه العمليات الى جانب العديد من العمليات المتفرقة نشاط واسع لكوادر الثورة بالداخل لاستثمار مجموع الظروف الناتجة عن القتال من اجل تأطير نضالات الجماهير وزجها باتجاه تنفيذ مهامها ومن ذلك :

ماذا حدث في الضفة الغربية ؟

قامت قوات الثورة الفلسطينية في مدن طولكرم ، نابلس ، الخليل والقدس ، وقطاع غزة بتوزيع منشورات ضمنتها نداء للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي اصدرته في ايام القتال الاولى والقاضي بالامتناع عن العمل في المشاريع والمصانع الاسرائيلية .

ولقد جاءت الاستجابة بقطع التعامل والتوقف عنه كتأكيد على قدرة هذه الجماهير على مواصلة نضالها واستعدادها الكامل للتنازل حتى عن لقمة عيشها من اجل طرد الاحتلال وتقرير المصير . كما قامت جماهيرنا بقطع التعامل بالعملة الاسرائيلية ، وبمقاطعة البضائع الاسرائيلية ، بحيث خلت اسواق الضفة وقطاع غزة منها مما دفع بالعديد من التجار وخاصة في القدس الى اغلاق متاجرهم. وتحدت مدينة نابلس ومدن اخرى العدو الصهيوني حيث قامت بعمليات استفزاز واضحة له من خلال رفضها الاستجابة لتعليمات الدفاع المدني والتي تقضي بوجوب اطفاء الانوار . وفي بيت لحم والبيرة « اعرب رئيسا البلدية لمراسل صحيفة الجارديان البريطانية عن رفضهما للاحتلال غير عابئين للاجراءات التي يمكن ان تتخذها ضدهما سلطات الاحتلال الاسرائيلي».

وفي هضبة الجولان :
معركة جبل الشيخ

نفذت قوات الثورة الفلسطينية ١٩ عملية تميزت بجرأة الهجوم وحدته ، والاشتباك مع العدو في معارك مؤثرة ، كما تميزت بقصف مواقع وزرع الالغام في طرق مواصلاته ولعل ابرز نضالات قوات المقاومة هو تصديها الى جانب الجيش السوري لعمليات الانزال التي قام بها العدو على سفوح جبل الشيخ بشكل ساعد في تكثيف خسائر العدو من الارواح والمعدات وارباك عملية الانزال وتأخير الاحتلال الذي وقع ، وفي الايام الاولى للمعارك خاض جيش التحرير الفلسطيني معارك ضارية واندفع الى الجبهات الامامية تلاحم فيها وقوات الجيش السوري في عملية صدام مع العدو كبدته خسائر كبيرة .

جيش التحرير
في غربي القناة

كما نشطت وحدة من جيش التحرير الفلسطيني رابطت طوال فترة ما قبل الحرب غربي قناة السويس وقامت بتنفيذ المهام الموكولة لها كما قاتلت الى جانب القوات المصرية في الضفة الشرقية وحول هذا الموضوع كتبت الصنداي تايمز في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ ــ ١٠ ــ ٧٣ تقول نقلا عن مصادر مصرية ــ فلسطينية : « ان جيش التحرير الفلسطيني اشترك في المعارك على طول الضفة الغربية لقناة السويس وانه هو الذي اعطى التحذيرات الاولى حول الهجوم الاسرائيلي المضاد ــ واضافت الصحيفة بقولها ان قوات جيش التحرير الفلسطيني حذرت من تحرك العدو باتجاه قناة السويس بهدف اختراقها والعبور الى الضفة الغربية ، وتستند الصحيفة في ذلك الى ان مراقبة تحركات العدو في الضفة الشرقية كانت من ضمن المهام الاساسية التي اوكلت لجيش التحرير » .

هذا وكان من الممكن ان تؤدي المقاومة الفلسطينية دورا اهم واكثر شمولا على الجبهة الاردنية التي ظلت صامتة طوال فترات القتال نتيجة لموقف حكام عمان الذي استجاب لنداءات الامبريالية والعدو الصهيوني ، وبرغم كل محاولات المقاومة والاطراف العربية التي خاضت الصراع لفتح الجبهة الاردنية الا ان حكام عمان اصروا على موقفهم المستجيب لطموحات العدو ولا يسعنا هنا الا ان نشير الى ما نقلته صحيفة « الموند » في عددها الصادر بتاريخ ٢١ اكتوبر ــ تشرين اول الماضي حيث كتبت تقول : « ان الكثيرين في الاردن علموا من الفلسطينيين الذين اتوا من الضفة الغربية ان اسرائيل سحبت جميع قواتها التي كانت تقف قرب خطوط وقف اطلاق النار على طول نهر الاردن وتضيف قائلة ان النحاليم ــ سكان المستعمرات الزراعية ــ قد غادروا مستوطناتهم التي خلت تماما وفي المستوطنات التي اقيمت بعد حرب حزيران على طول النهر » .. مما يعني كل ذلك ان العدو الاسرائيلي استطاع في ظل موقف حكام عمان وصمتهم ان يحول مجموع قواته الى الجبهة السورية والتي كان من الممكن ان تصبح اكثر اندفاعا فيما لو دخلت المقاومة لتأدية دورها في الداخل وعلى امتداد النهر .

اعادة التقييم العسيرة في إسرائيل بعد الحرب

قام دور اسرائيل في المنطقة العربية دوما على كونها اداة فعالة في خدمة وحماية مصالح الامبريالية وانشئت بالاصل « كمتراس في موقع متقدم لحماية اوروبا ضد بربرية الشرق » كما كان هرتزل يدعو قبل اكثر من سبعين عاما . وقد نجحت الى حد ما حتى الان في مساعدة اسيادها على لجم الطاقات الكامنة في العالم العربي بابقاء حالة التخلف فيه وتحويل هذه الطاقات عن الاهداف الوطنية والاجتماعية وذلك بتشكيل « أفضل ضمانة للحفاظ على الانظمة الرجعية السعودية والاردنية » . فكانت اسرائيل تقوم كل بضع سنوات ، كما صرح بذلك دايان علانية مرة، بتوجيه ضربة قاصمة لكل محاولة جديدة للتحرر حتى في حدود الانظمة الوطنية الحالية .

ولكن امورا كثيرة تغيرت وستتغير الان . ان الجيوش العربية باخذها زمام المبادرة وتثبيت مقدرتها على القتال واستخدام احدث الاسلحة التي اظهرها الجندي العربي قد فرضت معطيات جديدة على صعيد المشاركة العربية والتحول الذي احدثته لدى الجماهير العربية بعد حالة الجمود والميوعة السابقة ، وكذلك الدعم العالمي والتاييد من الدول الاشتراكية وغيرها . ولن يكون بمقدور اسرائيل ان تنجو من الاثار التي احدثتها المجابهة المسلحة بل ان هذه الاثار قد تفرض تغييرات بعيدة المدى على الكيان الصهيوني ومجمل السياسة الامريكية في المنطقة . ولا يجوز القفز الى الاستنتاج بان استراتيجية الامبريالية واهدافها في العالم العربي، القائمة على نهب ثرواته وزيادة تبعيته للسوق الراسمالية ومحاربة كل محاولات التقدم والتغيير الاجتماعية بطمس الصراعات الطبقية فيه وتحويلها عن مجراها ، قد تغيرت ، بل ان علينا ان نتوقع ازدياد شدة الهجمة الامبريالية وشراستها بعد الزعزعة النسبية التي اصابت مواقعها مما قد يضطر الامبريالية الى اعادة تقييمها لحجم اعتمادها على اسرائيل . وحرصت اسرائيل دوما في دعايتها في الولايات المتحدة على التركيز على فداحة الاخطار التي تقوم بحماية مصالح الامبريالية في المنطقة منها لكي تثبت جدارتها في استحقاق الدعم الكامل الذي تحصل عليه في اشكاله العسكرية والاقتصادية والسياسية .

ولم تتردد امريكا ابدا في المسارعة الى مد اضخم جسر جوي في التاريخ لتزويد اسرائيل بسرعة باكثر مما فقدته من العتاد والذخائر التي لم تكن لتكفي اكثر من ثلاثة ايام اخرى لو استمر القتال كما اقر بذلك دايان الذي اضطر ايضا الى الاعتراف في البرلمان الاسرائيلي يوم الثلاثاء ٣٠ــ١٠ بان «اسرائيل لا يمكن أن تربح الحرب بدون التاييد السياسي والمادي للولايات المتحدة » وهو الذي كان يروج دائما لقدرة اسرائيل بمفردها على « تأديب » كل العرب . ولن تتخلى امريكا ايضا عن تاييدها وتبنيها لاسرائيل بالاقناع بالرغم من « التكريم الزائد » الذي قوبل به اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية في واشنطن .

وتاتي تصريحات غولدا مئير اثر اجتماعها بنيكسون يوم الخميس ١ــ١١ كرد قاطع على المراهنين على تحييد امريكا في موقفها بين العرب والاسرائيليين وقدرتهم على لعب دور الحكم بين المتخاصمين عندما قالت « انها مقتنعة بان سلامة اسرائيل ومصلحتها تبقيان اهتماما اساسيا للولايات المتحدة » ونفت ان واشنطن تمارس ضغطا على اسرائيل لحملها على القيام بما لا تريد القيام به وتابعت : « لقد تاكد لي من جديد ان لدينا وللولايات المتحدة هدفا مشتركا » .

ولم تتردد امريكا ايضا في التعويض على خسائر اسرائيل المادية التي تجاوزت عشرين مليار ليرة اسرائيلية بمنحة مباشرة مقدارها ٢ر٢٠٠ مليون دولار ستغطي حوالي نصف تلك الخسائر وتجري الان حملة محمومة لجمع التبرعات في امريكا واوروبا الغربية جند لها وزيران اسرائيليان على الاقل لتغطية بعض العجز الباقي . ولكن عملية اعادة نظر ستجري بالتأكيد على استثمارات الشركات الامريكية الخاصة في اسرائيل ، وبالتحديد تلك التي كانت تستخدم اسرائيل لاقامة مصانعها واعادة التصدير الى الدول الافريقية والاسيوية خاصة .

اما على الصعيد العسكري فان اهم الاساطير التي حطمتها الجيوش العربية هي اسطورة التفوق الاسرائيلي . وستجري ولا بد محاسبات عسيرة بين العسكريين في واشنطن وتل ابيب ، وستتهاوى رؤوس عسكرية كثيرة في اسرائيل ظهرت بوادرها عند استدعاء جنرالات الاحتياط لاستلام القيادات العسكرية ابان المعارك واستقالة وزير العدل يعقوب شابيرا بعد رفض دايان للاستقالة . ولعل اشق المحاسبات ستجري لاجهزة الاستخبارات الاسرائيلية التي رفعتها الدعاية الاسرائيلية الى مصاف العالمة بكل نواحي الاوضاع العربية واوضاع جيوشهم وقادتهم وحتى تفكيرهم بدقة معلوماتها وصدقها . وجاء اندلاع القتال وتوقيته وعدم توقعه بالنسبة للقيادة الاسرائيلية العسكرية والسياسية ، الا بصورة «احتمال» فحسب ، وقبل ساعات فقط من بدء العمليات (حتى الزعم الرسمي بمعرفة نوايا الحرب عند العرب كان احتمالا غير محدد الشكل والسمة والاتجاه) لينسف الثقة المطلقة باسطورة المخابرات وبناء الخطط الحربية « لامن » اسرائيل على اساس معلوماتها وتقديراتها . ويذكرنا ذلك بفشل المخابرات الامريكية الذريع في فيتنام في توقع هجوم التيت الكبير في ربيع ١٩٦٨ الذي قلب كثيرا من الموازين السائدة انذاك .

وان تدمير اكثر من ثلث القوة الضاربة للجيش الاسرائيلي في الاسبوع الاول من القتال يثبت ان كون الجيش الاسرائيلي مؤلفا من نواة قوامها عشرون الف جندي وضابط في اسلحة البر والبحر والجو مضافا اليها نحو ٥٥ الف جندي من الاحتياطيين الذين يؤدون الخدمة العسكرية للمرة الاولى ، او من الذين يقومون بدوراتهم السنوية ، غير مؤهل لصد هجوم عربي مفاجىء وغير كاف حتى لتاخير القوات العربية المتقدمة . وسيترتب على ذلك زيادة كبيرة في عدد القوات المسلحة الدائمة مما يشكل نزيفا اكبر على قوة العمل الاسرائيلية التي يستوعب الجيش الاسرائيلي اكثر من ثلثها عند التعبئة العامة. وبالاضافة لانهيار نظرية الامن الاسرائيلي عن العمق الاستراتيجي والحدود الامنة فان الخسائر الفادحة في الارواح ، التي قدرتها مصادر امريكية بما يزيد على « نصف مليون اذا ما سحبت الارقام نسبيا على الولايات المتحدة » . ستزعزع ثقة الفرد الاسرائيلي بمقدرة جيشه على حمايته وسيكون لها اكبر الاثر على الهجرة الى اسرائيل والهرب منها خاصة لدى الطبقات الوسطى التي تشكل معظم المهاجرين والتي تاتي الى اسرائيل عادة طلبا لفرص افضل للعمل وللاستقرار . وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه فيما بثته الاذاعة الاسرائيلية باللغة العبرية في نشرتها الساعة ١٤ من يوم الاثنين ٢٩ــ١٠ عما افاده « المكتب المركزي للاحصاء استنادا الى معلومات ومستندات شرطة الحدود انه في اسابيع الحرب الثلاثة غادر اسرائيل حوالي ٤٠٠٠ من السكان الاسرائيليين » . ويمكننا هنا الاستنتاج بان كيانا كهذا يضطر الى « افراغ جوفه لحماية قشرته » لا يتم تدميره بالضرورة بالقضاء عليه عسكريا مرة واحدة فان استمرار القتال بحد ذاته يشكل نزيفا وانهاكا للبنية الداخلية لا يمكن وقفه . وان الوضع الذي خلفته الحرب واحتمالات اندلاعها مجددا في حالة تعثر خطوات التسوية ستؤثر بالتاكيد على الاستثمارات الامريكية وقروض التنمية التي تفزع بالطبع من عدم الاستقرار وسيعاد النظر حتما في مشاريع الخمس سنوات الاخيرة للتنمية مما سيقلص فرص العمل ويخفض الانتاج ويعمق ازمة النظام الرأسمالي في اسرائيل .

وان مجرد طرح احتمالات تغيير الخارطة السياسية في المنطقة سيؤثر على سياسة اسرائيل تجاه الاراضي المحتلة ويدفع جماهير الضفة الغربية الى الاستمرار في مقاطعة العمل والمشاريع الاسرائيلية والى اشتداد نضالها في الاسابيع المقبلة في الضفة والقطاع ضد الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه بدون وصاية اسرائيلية او هاشمية .



رامات اشكول : احدى الضواحي الجديدة المطلة على القدس العربية التي قامت اسرائيل ببنائها بسرعة بعد حرب حزيران لاسكان الاسرائيليين في محاولة لخلق وقائع جديدة ..

مجمع وزارتي الداخلية والخارجية الاسرائيلية قرب الكنيست في القدس حيث تجري الان ولا شك مراجعات عسيرة للحسابات القديمة (صورة خاصة)

حرب ٦ تشرين دارت في ظل وضع عالمي مؤيد للنضال العربي العادل ضد اسرائيل

• تأييد ودعم غير محدود من الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي.
• "تحييد" أوروبا بالنفط العربي.
• انقلاب افريقيا على اسرائيل ..

هل شكل «الوفاق الدولي» في الحرب الاخيرة قيدا على بلوغ العرب أهدافهم الكاملة ؟

عندما عقدت قمة بريجنيف – نيكسون ، في حزيران الماضي ، ارتفعت أصوات عربية تدين عدم توصل الطرفين الى اتفاق حول « أزمة الشرق الاوسط » . والواقع ان البيان السوفييتي – الاميركي المشترك تضمن ٨٩ كلمة عن الشرق الاوسط تقر بخلاف الطرفين حول « أزمة » المنطقة وتتضمن لاول مرة اشارة الى « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » . كتبت « الحرية » آنذاك تدين منطق استبدال النضال بالرهان على الاتفاقات الدولية ، وتعتبر ان عدم شمول سياسة « الوفاق الدولي » لمنطقة الشرق الاوسط يأتي لصالح قضية العرب ، لان أي اتفاق دولي لا يمكن أن يتم ، في ظل توازن القوى في المنطقة ونتيجة سلسلة التراجعات والتنازلات القائمة على وهم ضغط أميركي على اسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، ان اي اتفاق دولي في ظل تلك الظروف لن يأتي الا لصالح الحل الاستسلامي الاميركي – الاسرائيلي . («الحرية» العدد ٦٢٦ ، في ٢–٧–٧٣)

الذين أدانوا عدم التوصل الى اتفاق حول الشرق الاوسط في قمة بريجنيف – نيكسون هم أنفسهم الذين رفعوا أصواتهم حاليا يعزون وقف اطلاق النار الى « الوفاق الدولي » و « الضغط السوفييتي » أو يتذرعون بـ « الضمانات السوفييتية » ليعلنوا لاحقا ان عدم التزام السوفييت بالتزاماتهم هو الذي يبرر تسليم القضية للاستعمار الاميركي ، بوصفه المالك الوحيد «لمفتاح الحل» . هذا المنطق هو نفسه في حالة السلم أو حالة الحرب ، انه منطق التغطية التضليلية للالتحاق المتزايد بالامبريالية الاميركية وتقديم المزيد والمزيد من التنازلات لها . انه المنطق الاتكالي ، عديم الثقة بالجماهير ، عديم الثقة بالقدرات الذاتية للشعب العربي .

هل وصل تقيد الاتحاد السوفييتي بـ « الوفاق الدولي » الى حد اجباره على « لجم » حركة التحرر العربية من بلوغ كامل أهدافها في حربها الاخيرة مع اسرائيل ؟

هذا هو السؤال الفعلي الذي تطرحه الاحداث الاخيرة . ان مجرد طرحنا للسؤال بهذه الطريقة يعني اعترافنا بامكان قيام تعارض بين مصالح حركة تحرر وطني أو اجتماعي في القارات الثلاث ، أو حتى حركة عمالية في الغرب الرأسمالي ، وبين ضرورات ومتطلبات سياسة التعايش السلمي . ونحن بالفعل نعترف بهذه الامكانية . ونؤكد انه في حال قيامها ، يجب تغليب مصلحة الثورة العربية والعالمية على ضرورات التعايش السلمي

ولكن هل كانت هذه هي المشكلة التي طرحتها الحرب عشية وقف اطلاق النار ؟ هل تجاوزت الحرب حدود ١٩٦٧ وبدأت تهدد وجود اسرائيل ذاته ؟ لا . هل ان الحرب وضعت حالة « الوفاق الدولي » أمام خطر الانهيار ؟ رغم كافة المظاهر المشيرة الى العكس ، نقول لا أيضا (لاسباب سنبينها فيما بعد) .

ان من رافق التطورات الدولية خلال حرب تشرين ، بشيء من الموضوعية ، لا يسعه الا ملاحظة الظروف الدولية الملائمة التي شنت هذه الحرب في ظلها . لا بل يمكننا القول أن الوضع العالمي لم يكن في أي وقت مؤاتيا لمعركة فعلية ضد العدو الاسرائيلي مثلما كان مؤاتيا خلال الشهر الماضي . وقد تجلى ذلك في ثلاثة مظاهر رئيسية .

أولا ، تبين خلال الحرب أن التعايش السلمي بين الاتحاد السوفييتي والامبريالية الاميركية – بما في ذلك آخر أطواره ، « الوفاق الدولي » الذي كرسته قمة بريجنيف نيكسون – لا يلغي وجود خلافات عميقة بين الطرفين حول قضايا الشرق الاوسط ، كما لا يلغي استمرار التجاذب بين الطرفين . والفرص التي تتيحها هذه الخلافات تسمح باحداث تغييرات جذرية على ميزان القوى في المنطقة ضد اسرائيل والامبريالية الاميركية ، اذا ما توافرت لهذه التغييرات قواها الذاتية المحلية .

ثانيا ، من خلال الاستخدام الجزئي لسلاح النفط ، أمكن تحييد معظم الدول الاوروبية التي وقفت بجانب اسرائيل عام ١٩٦٧ . لا بل أدى استخدام سلاح النفط الى تبني بعض هذه الدول – كفرنسا مثلا – لموقف من قرار مجلس الامن قريب جدا من الموقف الرسمي العربي .

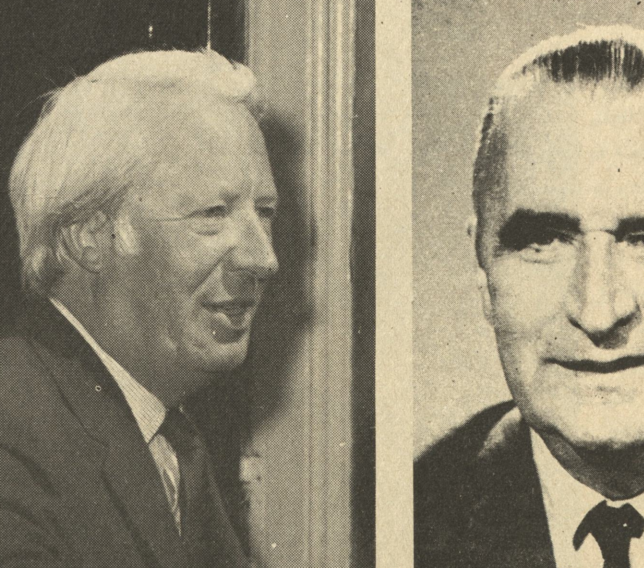
ثالثا ، حظي نضال العرب التحرري ، أثناء الحرب وبعدها ، بشبه اجماع عالمي نادر المثيل على تأييده ، ولم يقتصر هذا التأييد على البلدان الاشتراكية والحركة العمالية في الدول الرأسمالية وحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث . وانما شمل أيضا عددا من الدول الموالية للغرب أو تملك أنظمة اجتماعية وسياسية متفاوتة جدا ، وأبرز مثال على ذلك هو قطع ٢٥ دولة أفريقية – تضم فيما تضم أعتى القلاع الرجعية في أفريقيا – لعلاقاتها مع اسرائيل . ولقد لعب صمود الحركة الجماهيرية العربية ، وعلى الاخص المقاومة المسلحة للشعب الفلسطيني ، دورا بارزا في استقطاب هذا التأييد العالمي .

الحقيقة أن تطور الصراع خلال الحرب الاخيرة لم يضع الاتحاد السوفييتي أمام تحدي الاختيار بين استمرار دعم العرب في حربهم من جهة ، وبين انهيار سياسة التعايش السلمي والوفاق الدولي ، من جهة ثانية . لا بل أن الصراع دار في نطاق أضيق بكثير من النطاق الذي يصل الى حد التناقض بين ضرورات التعايش السلمي ومصالح الثورة العربية . فالحرب ، كما بينا في مكان آخر ، كانت محكومة سلفا بقرار سياسي واضح : عبور القناة واحتلال شريط من الضفة الشرقية بقصد اعادة تحريك قضية قرار مجلس الامن و « الضغط » على أميركا .

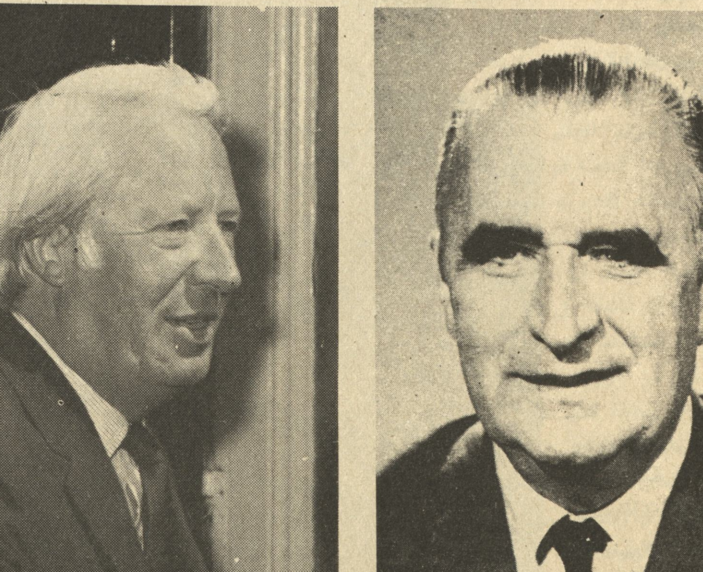
وليس هذا وحسب . بل أن مجريات الامور في الحرب الاخيرة تسمح بخلاصة أكثر تحديدا .

بالطبع ثبتت صحة القول أن استمرار الخلاف بين صيغتين للتسوية السلمية – الصيغة السوفييتية والصيغة الاميركية – يمنح فرصة دولية مؤاتية جدا لقوى التحرر العربية أن تخوض معارك ناجحة ضد اسرائيل ، وهي تحظى في الوقت نفسه بدعم فعال من البلدان الاشتراكية .

لكن الحرب كشفت ما هو أبعد من ذلك . لقد كشفت أن تصاعد الهجمة الامبريالية الاميركية وتزايد وزن الرجعية العميلة وما رافق ذلك بالضرورة من انحسار للنفوذ السوفييتي – بفضل التنازلات التي قدمتها بعض الانظمة باسم « الضغط » على أميركا – ان كل هذه التطورات المتسارعة خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، انما تجعل من المنطقة منطقة منافسة



هيث : قطع السلاح عن اسرائيل واستمرار تدفقه الى سلطنة عمان .



بومبيدو : «العائد الى ارضه ليس معتديا»

وصراع بين الاتحاد السوفييتي والامبريالية الاميركية ، بدلا من أن تكون منطقة اتفاق وتهدئة .

ان كل هذا يدحض ، دحضا واضحا ، مزاعم الذين يريدون توظيف الحديث عن « القيود » التي يفرضها « الوفاق الدولي » في سبيل تغطية سياسة « الزحف على البطون » أمام الاستعمار الاميركي .

« يوم الرعب العالمي » : ابتزاز نووي أميركي

قلنا أعلاه أن حرب تشرين لم تضع «الوفاق الدولي» أمام خطر الانهيار . ما هو المقصود بذلك ؟

افتتحت الحرب بتحذير من وزير الخارجية الاميركية – كيسنجر – الى الاتحاد السوفييتي من مغبة اتخاذ موقف « غير مسؤول » في الشرق الاوسط ، وبتأكيد على عزم أميركا على مقاومة « كل محاولة من أي بلد للوصول الى وضع مسيطر على صعيد العالم أو منطقة الشرق الاوسط » ومقاومة « أية محاولة لاستغلال سياسة الانفراج لاضعاف تحالفات الولايات المتحدة الاميركية . واختتمت الحرب « بيوم الرعب العالمي » الذي استنفرت فيه أميركا قواتها النووية الضاربة ، وبقرار من نيكسون يطلب فيه من الكونغرس تعليق نقاش منح الاتحاد السوفييتي مركز « الدولة الاكثر رعاية » بالنسبة للتبادل التجاري مع أميركا (وهذا هو أحد المكاسب السوفييتية الهامة من قمة بريجنيف – نيكسون) .

صدرت عدة تفسيرات وتعليقات على قرار نيكسون وضع قواته النووية الضاربة في حالة تأهب . بعضها استخلص بسذاجة أن « حرب الشرق الاوسط » تضع العالم على شفير الحرب العالمية . وبعضها الاخر اعتبرها مناورة تهدف بالدرجة الاولى الى تغطية فضائح نيكسون الداخلية . ولكن الوظيفة الفعلية لهذا التصعيد الاميركي كان واضحا كل الوضوح : تقديم التغطية لاستمرار اسرائيل في خرق قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار وتوسيع الرقعة التي احتلتها القوات الاسرائيلية غربي القناة .

وليس أدل على وظيفة الابتزاز النووية ، الموظفة في خدمة اسرائيل ، الا هشاشة الحجج التي اعتمدت عليها أميركا : معلومات غير مؤكدة عن استنفار ٥٠ ألف مظلي سوفييتي ، رسالة من بريجنيف الى نيكسون تلح على ارسال الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قوات مشتركة لفرض وقف اطلاق النار قيل انها صيغت بـ « لهجة قاسية » . والواقع أن الحكومة السوفييتية ارسلت ، عند خرق اسرائيل لقرار وقف اطلاق النار بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ، مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الاميركية قيل أيضا انها تضمنت تهديدا بـ « تدمير اسرائيل » . فقررت اميركا آنذاك تجاهل تلك الرسالة . ولم تقدم على وضع قواتها النووية الضاربة في حالة الاستعداد ، ولا اقامت الضجة المفتعلة التي اقامتها يوم الخميس في ٢٥ تشرين الاول الماضي . ثم ان الابتزاز النووي الاميركي ادى الى نتيجة اخرى : اقصاء القوات المسلحة لاي بلد اشتراكي عن الاشتراك في قوات الطوارىء الدولية المسؤولة عن مراقبة وقف اطلاق النار .

هكذا جاء الابتزاز النووي الاميركي أداة ضغط فعالة سمحت للقوات الاسرائيلية بابطال اهمية عبور القوات المصرية الى شرق القناة بواسطة حركة الالتفاف التي أدت الى العبور الاسرائيلي الى غرب القناة واحتلال قطاعه الجنوبي .

بعيدا عن كل الاضاليل التي تقذف في وجه المواطن العادي حول « ضغوط وتعقيدات » الوضع الدولي ، يمكن استخلاص ما يلي من تطورات العلاقات السوفياتية – الاميركية كما تجلت خلال الحرب :

أولا – ان منطقة المشرق العربي هي منطقة نزاع واصطدام بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وفي ظرف يختل فيه ميزان القوى أكثر فأكثر لصالح الامبريالية الاميركية والرجعيات العميلة ، تجد حركة التحرر الوطني العربية نفسها في وضع يسمح لها من الافادة الى أبعد حد من دعم البلدان الاشتراكية . على أن فاعلية هذا الدعم مرهونة بالدرجة الاولى بنمط الانظمة التي تتلقاها ، وما تمثله من تطلعات طبقية وما تقوم به على صعيد تعبئة وحشد الجماهير في معاركها الوطنية والطبقية .

ثانيا – أثبتت تجربة « يوم الرعب العالمي » أن الاستعمار الاميركي لا يزال الطرف الاوفر قدرة على ممارسة الابتزاز النووي ، واستخدامه كأداة تهويل وضغط للحصول على المكاسب والتنازلات .

ثالثا – أن الضغوط الدولية ليست تعويضا عن المكاسب التي تتحقق في ساحة القتال ، ولا هي قادرة على قلب موازين القوى المحلية رأسا على عقب . والواقع أن الابتزاز النووي الاميركي – بوصفه أعلى أشكال الضغط الدولي – قد فعل فعله لاعتبارات اساسية هي : (١) احتكار الولايات المتحدة لهذا الاسلوب التهويلي (٢) تمسك السلطة المصرية بقرار وقف اطلاق النار . (٣) الانجازات الفعلية التي حققتها اسرائيل على ساحة القتال ، وخاصة عبور قواتها الى الضفة الغربية .

من هنا نستخلص امرين بالغي الخطورة :

الاول ، ان « الضغوط » الاميركية على اسرائيل ، مهما بلغت التنازلات العربية ومهما تعاظمت مصلحة اميركا في استعادة وتقوية نفوذها في المنطقة لا تستطيع ان تحدث تغييرات أساسية فيما قد تحقق فعلا على ساحة القتال . أما الامر الثاني ، فهو ان ضغوط الاتحاد السوفياتي ، والرأي العام المؤيد لنا ، مهما تعاظمت هي ايضا ، لا تستطيع بدورها التعويض عما لم يمكن تحقيقه على صعيد ميزان القوى العسكري .

النفط العربي يحيد اوروبا

لقد كان للحرب العربية – الاسرائيلية ردات فعل مختلفة ومتباينة لدى دول اوروبا الغربية ودول حلف الاطلسي تراوحت هذه ما بين منع اليونان وتركيا الولايات المتحدة من استخدام اراضيها لنقل الاعتدة والاسلحة الى اسرائيل منذ الايام الاولى للحرب والموقف الذي اتخذته حكومة المانيا الاتحادية بالتغاضي عن مرور شحنات الاسلحة الاميركية فيها أو تحويل اسلحة الجيش الاميركي الموجود في المانيا الى اسرائيل وهو الموقف الذي انتهى الى المطالبة بالوقف الفوري لهذه الشحنات عبر المانيا ، مرورا بالموقف الذي مثلته فرنسا وبريطانيا أثناء الحرب – وقبلها – الذي يطالب بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية . واذا كان هذا الموقف يقر بحق اسرائيل باجراء تعديلات طفيفة على الحدود ، الا انه يلتقي الى حد بعيد مع التفسير العربي الرسمي لقرار مجلس الامن .

والملاحظ أن هذه المواقف على تباينها النسبي تختلف اختلافا هاما عن الموقف الاميركي الذاهب في دعم اسرائيل الى حد استنفار القواعد الاميركية النووية على امتداد العالم والتهديد بزج البشرية في صراع نووي حتى لا ينتقص من هيبة اسرائيل ومن فاعليتها كحارس أمامي لمجمل مصالح الامبريالية الاميركية في الوطن العربي .

ونستطيع أن نحدد ، عبر عدد من الامثلة ، معالم الموقف الاوروبي وحدود تمايزه عن الموقف الاميركي .



مظاهرة ادانة لاسرائيل وتأييد لحقوق الشعب الفلسطيني (ستوكهولم – السويد ١٣ أكتوبر ١٩٧٣)

مشهد من الاستنفار العسكري الذي اعلنه نيكسون

نبدأ بذكر تصريح وزير الخارجية الفرنسية الذي اعتبر انه لا يجوز تسمية من يحاول العودة الى بيته معتديا ، وقد أثار هذا التصريح ضجة كبيرة في اسرائيل ولدى الاوساط المؤيدة لها في فرنسا . وقد كان الموقف الفرنسي منذ ما قبل الحرب يتلخص بالدعوة لتطبيق قرار مجلس الامن ٢٤٢ مقدما لهذا القرار تفسيرا ترفضه اسرائيل . الا آن جوبير نفسه – وزير الخارجية – قال في خطاب له أمام الجمعية الوطنية ان فرنسا « لا تعارض تعديلات طفيفة على الحدود الاسرائيلية – العربية » . يوضح كل هذا مدى تعارض الموقف الفرنسي مع الموقف الاميركي – الاسرائيلي كما انه يوضح في الوقت نفسه حدود هذا التعارض .

أما بريطانيا فقد فرضت ، ومنذ اندلاع القتال ، حظرا على شحن الاسلحة والاعتدة والذخيرة الى الشرق الاوسط . وبدا واضحا ان اسرائيل هي المقصودة بهذا الحظر ، اذ انه استثنى سلطنة عمان بحجة حيوية المصالح البريطانية في الخليج ، على حد تعبير وزير الخارجية . كما استثنى السعودية لانها بعيدة عن ميدان الصراع . وقد صوت البرلمان البريطاني مؤيدا هذا الحظر بأكثرية ٧٦ صوتا .

ولا بد من الاشارة هنا الى الاثر المحدود لهذا الحظر . ان السلاح البريطاني الذي تستخدمه اسرائيل هو دبابات « سنتوريون » . وقد أشير الى امكان حصول اسرائيل على قطع غيار وذخيرة لها من الولايات المتحدة التي تصنع دبابات شبيهة بها .

وحتى المانيا الاتحادية التي مثلت في البداية الطرف الاوروبي الغربي الاكثر قربا من وجهة النظر الاميركية اضطرت في النهاية – بعد وقف اطلاق النار – الى الاحتجاج على تسليم الاسلحة الاميركية الى اسرائيل وطالبت بالوقف الفوري له .

وقد ازداد عمق الهوة بين الموقفين الاوروبي الغربي والاميركي بعد أن أعلنت الولايات المتحدة استنفار قواتها بما فيها القوات الموجودة على اراض اوروبية . فقد نددت الصحف الاوروبية والبريطانية خاصة بعدم قيام الولايات المتحدة باستشارة الدول الاوروبية ، وبتفرد الرئيس نيكسون في اتخاذ هذا القرار الذي وضع أوروبا في حالة حرب من حيث هي لا تعلم . وقد وصل بعض النواب البريطانيين الى حد التشكيك بسلامة عقل نيكسون .

كما ان الولايات المتحدة من جهتها لامت ، بلسان كيسنجر وماكلوسكي ونيكسون نفسه ، الدول الاوروبية على عدم المساعدة والتعاون في موضوع المجابهة مع الاتحاد السوفياتي . وقد ذكر ماكلوسكي الدول الغربية بان اسرائيل « هي ضمانة لامن اميركا والمانيا الغربية والدول الاوروبية » في حين قال نيكسون « لم يتعاون اصدقاؤنا الاوروبيون تعاونا كافيا معنا لايجاد حل في الشرق الاوسط » مضيفا « ان اوروبا كانت ستموت بردا لو لم يحدث الاتفاق .. » .

ومن الواضح أن نيكسون يعكس خيبة أمل مريرة وصلت الى حد دفع بعض المراقبين الى التساؤل حول جدوى حلف الاطلسي الذي لا تختبر فاعليته الا في هكذا مجالات . ولم يفت اسرائيل ان تندد بالسياسة الاوروبية وتصفها بسياسة « الحياد المنافق » .

الحرب تكشف للجماهير العربية مصادر قوتها الجبارة

من نافل القول التذكير بان ما حكم المواقف الاوروبية هو حاجتها الملحة الى النفط العربي ، والى الارصدة العربية ، والى الاسواق العربية . وقد كفى العرب التلويح باستخدام اسلحتهم الاقتصادية الجبارة ، ومباشرتهم تخفيض تصدير النفط بنسبة خجولة ، حتى أرغموا أوروبا الغربية على الانفكاك عن الولايات المتحدة واضطروها لان تسعى لتأمين مصالحها وفق سياسة متعارضة مع المخططات الاميركية – الاسرائيلية المباشرة والراهنة .

لذا ، فان الدرس الاساسي الذي يمكن استخلاصه من كل هذا هو ان العرب كانوا يستطيعون ، لو استمروا في القتال ، جر الدول الاوروبية الغربية الى مواقف أكثر فاكثر قربا من الاهداف العربية ، اذ انه من المعروف ان السلاح العربي الرئيسي — وهو سلاح كانت دول النفط الرجعية ستضطر لاستخدامه فيما لو استمرت المعركة — سلاح الارصدة العربية الذي يطال أوروبا الغربية في الصميم بقي نتيجة توقف القتال بدون استعمال .

وليس من المبالغة في شيء القول انه كان بوسع الدول العربية ، لو استمرت تقاتل ، ان تعمم النموذج الهولندي على اية دولة تذهب في تأييد اسرائيل الى حد يضر باهداف الحرب التي خاضها العرب لتحرير ارضهم .

الا ان العلة هي في القيادة التي لم تحسن استغلال هذا الجو المؤاتي عربيا وعالميا وفوتت ، بقصر نفسها ، هذه الفرصة الثمينة . لكن هذه الانظمة قدمت للحركة الجماهيرية العربية درسا ثمينا ، فقد جعلتها تدرك بالملموس مدى قوتها وجبروتها .

انقلاب افريقيا على اسرائيل

الوجه الثالث للوضع العالمي هو بلا شك شبه الاجماع في التاييد العالمي لنضال العرب وحقوقهم خلال الحرب ، وخاصة اقدام ٢٥ دولة افريقية ، ذات انظمة مختلفة ومتفاوتة في ارتباطها بالغرب ، على قطع علاقاتها باسرائيل . هناك اسباب متفاوتة ايضا لاقدام هذه الدول على قطع علاقاتها باسرائيل بعضها كان مدفوعا بموقف أصلي معاد للاستعمار ومؤيد لحقوق الشعب العربي . والبعض امكن كسبه عبر المساعدات التي قدمتها الدول العربية النفطية له . والبعض نظر الى المسألة من منظار اصرار اسرائيل على استفزاز مشاعر افريقيا باستمرارها في توطيد علاقاتها بجنوب افريقيا العنصرية . واخيرا ، هناك من خاف ان يفوته القطار ويفقد زعامته على « منظمة الوحدة الافريقية » ، فلم يشأ أن يشذ عن شبه الاجماع الافريقي . وهذا هو حال امبراطور الحبشة هيلا سيلاسي ، الذي اقدم هو ايضا على قطع علاقاته باسرائيل التي تملك القواعد على ارضه وتساهم في تدريب جيشه وفي قيادة العمليات العسكرية ضد ثوار ارتريا .

المهم ان كل ذلك ادى الى انقلاب افريقيا على اسرائيل بعد عقد كامل من العمل الاسرائيلي الحثيث على توطيد العلاقات بالدول المستقلة حديثا فيها عبر الاستثمار الاقتصادي ، نيابة عن الاستعمار الاميركي ، وتدريب الجيوش والمساعدات الاقتصادية المتفرقة . في اقل من سنة ، منيت سياسة انتهجت خلال سنين بفشل ذريع .

وعند الحديث عن افريقيا ، لا يجوز ان ننسى الموقف الاجماعي لحركات التحرر الوطني الافريقية في تأييد قضيتنا العادلة .

التأييد العالمي الذي كسبته المقاومة الفلسطينية

واخيرا ، على امتداد السنوات الست الاخيرة ، حظيت المقاومة الفلسطينية بموجة تأييد عارمة في صفوف حركات التحرر الوطنية واليسار الغربي على حد سواء . وخلال الحرب ، أمكن رصد مدى التأثيرات العميقة في أوساط الرأي العام التقدمي الناجمة عن نشاط الفدائيين الفلسطينيين ، خاصة في أوساط اليسار الثوري في العالم . وقد صب كل هذا التأييد في المجرى العام ليساهم مساهمة فعالة على توليد حالة شبه الاجماع العالمي على دعم معركتنا الاخيرة واحكام المزيد من العزلة على الصهيونية والاستعمار الاميركي .

لبنان الرسمي ونتائج الحرب :

من «أوضاع الجنوب» إلى الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني مروراً بتكرار الحديث عن قوات الطوارئ

رغم ان سلوك الحكم اللبناني اتسم ، منذ وقف اطلاق النار على الجبهات العربية ، بالكثير من الحذر والتحفظ فان ذلك لم يمنع انكشاف الحسابات والعوامل الرئيسية التي تحكمت وسوف تتحكم بموقف لبنان الرسمي تجاه مختلف القضايا التي يثيرها الصراع العربي الاسرائيلي في المرحلة الراهنة من تطوره .

ان استجلاء الحسابات والعوامل المذكورة بات امرا ضروريا كي تتبين الحركة الوطنية اللبنانية مواقع اقدامها بوضوح وتتأهب لما سوف يواجهها من مهام .

١ — قضية الجنوب .. مرة اخرى

لم يكد وقف اطلاق النار يدخل حيز التطبيق ، حتى كانت تنطلق على ألسنة العديد من المسؤولين والنواب (كتلة كامل الاسعد بشكل خاص) حملة دعائية رسمية يتفجع اصحابها على مصير الجنوب واهله وما لحق به من خراب وتدمير خلال أيام القتال ! فما هي الاهداف التي كانت تنطوي عليها تلك الحملة ؟ وما هي دلالاتها على سلوك الحكم اللبناني في مواجهة احتمالات انفجار الصراع المسلح مع اسرائيل مرة اخرى ؟

— لقد دفعت جماهير الجنوب ، عندما تحملت بشجاعة قصف طائرات العدو الاسرائيلي ومدافعه ، ثمن المشاركة في موقف الصمود الذي تمسكت به الجماهير العربية على امتداد خطوط المواجهة مع العدو . ولم تكن تبعات الصمود هي مصدر شكوى الجماهير الجنوبية ، بل كان للنقمة التي سادت قرى الحدود محرك آخر : لقد كان على الجنوبيين ان يدفعوا ثمن الحرب مضاعفا نتيجة لسياسة الاستسلام واللامقاومة التي انتهجها النظام اللبناني على الدوام والتي جعلت الجنوب أرضا مكشوفة ومفتوحة أمام اسرائيل . هكذا وجد أبناء الجنوب انفسهم خلال الحرب في ظل دولة لا تعتبر نفسها مسؤولة عن توفير أبسط متطلبات الحماية أو حتى الاغاثة لهم : لا أسلحة تعترض طيران اسرائيل ولا قوى تصد اعتداءاتها .. لا ملاجيء ولا تجهيزات مادية .. أما مجلس الجنوب فكان قد تحول منذ زمن بعيد الى مجلس بيانات واجتماعات تتوالى بحثا عن اعتمادات مفقودة دائما وتبشر الجنوبيين بنجدة لا تأتي أبدا .

من هنا بدأت رياح النقمة تهب وتتصاعد باتجاه قاطع في وضوحه هذه المرة : اتجاه ادانة السلطة وتحميلها المسؤولية كاملة عن الخسائر المجانية التي اصابت الجنوب نتيجة لموقف الانسحاب الرسمي من تبعات الصراع مع العدو الصهيوني . ومن أجل تطويق هذا الاتجاه وخنقه كانت الحملة الدعائية الرسمية التي انطلقت تعلن « تبني المسؤولين لقضية الجنوب » ووعودهم ببذل كل المساعدات لاهله !

— لكن ذلك لم يكن يلخص أهداف الحملة كلها . فلقد بدا واضحا خلال الايام الاولى لوقف اطلاق النار ان في أوساط النظام اللبناني من يتصور امكانية الاندفاع في طريق تحميل المقاومة الفلسطينية مسؤولية الاثار التي تركتها الحرب على أوضاع الجنوب ممهدا بذلك لطرح مسألة وجود العمل الفدائي على الارض اللبنانية من جديد .

الا ان هذه المحاولة احبطت سريعا نتيجة لتدخل عاملين رئيسيين : اولهما : تكيف الخطة القتالية للمقاومة مع الظروف التي استجدت بعد وقف أطلاق النار على الجبهات العربية بحيث ازيلت كل الذرائع التي يمكن ان تستخدمها السلطة لضرب التماسك الجماهيري من حول المقاومة الفلسطينية ، في الجنوب بشكل خاص . والعامل الثاني : بقاء المنطقة العربية رغم وقف اطلاق النار ، في حالة صراع شامل مع اسرائيل وحليفها الاميركي مما يجعل الظرف الراهن معاكسا لاية خطوة تصفوية يجري التفكير بتوجيهها ضد المقاومة على الساحة اللبنانية .

ان هذا الانكفاء الذي فرضه الظرف العربي — الفلسطيني الراهن على الحملة الدعائية الرسمية التي كانت تفوح منها رائحة التصدي لحركة المقاومة ، ليس معناه ان النظام اللبناني قد تقبل نهائيا واقع المشاركة الفلسطينية في القتال مع اسرائيل انطلاقا من وجود حركة المقاومة في لبنان ، بل ان المقاومة — ومعها الحركة الوطنية اللبنانية — قد تواجه اذا ما انفجر الصراع المسلح مع اسرائيل مجددا موقفا من جانب السلطة مختلفا هذه المرة عما فرض عليها القبول به خلال معارك تشرين . وفي هذا المجال لا نستطيع ان ننسى لحظة واحدة أن النظام اللبناني قد حاول بالفعل اتخاذ موقف مؤداه « اعلان حياد البلاد » تجاه الحرب التي تعيشها المنطقة . وقد عكست تصريحات وزير الدفاع انذاك هذه المحاولة وكشفت حقيقة أبعادها . ولم يكن « الحياد » المرغوب ليعني بالطبع اقفال ، أو القدرة على اقفال ، الارض والاجواء اللبنانية في وجه اسرائيل . لذا كانت « للحياد » ترجمة وحيدة لا بديل لها فيما لو اتيح لنظريات الوزير نصري المعلوف ان توضع موضع التطبيق ، وهي : اقفال الحدود في وجه المقاومة الفلسطينية اولا ، وحرمان القوات العربية المقاتلة على الجبهة السورية من اية تسهيلات ضرورية ثانيا ومنع الحركة الوطنية اللبنانية من ان تشارك ضمن الامكانات الفعلية المتاحة لها في دعم المقاتلين العرب وفي الدفاع عن الوطن والمقاومة ثالثا واخيرا .

وفي مواجهة احتمالات انفجار الصراع المسلح في المنطقة مجددا أو تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان كجزء من حرب المطاردة والتصفية ضد المقاومة الفلسطينية ، يصبح ضروريا أن تتأهب الحركة الوطنية اللبنانية منذ الان لاحباط اية محاولة قد تستهدف مستقبلا تنفيذ خطة « الحياد » والانسحاب التي عجز النظام اللبناني عن فرضها على المقاومة والجماهير اللبنانية والفلسطينية خلال المعارك الاخيرة .

٢ — لماذا الحديث عن قوات الطوارىء ؟

اذا كانت اوساط السلطة قد فشلت في تحويل «قضية الجنوب» الى مدخل لاثارة مسألة الوجود الفدائي الفلسطيني في لبنان ومحاولة الخلاص منه في الظرف الراهن ، فان استمرار الحديث — ولو باصوات منخفضة — عن ضرورة استقدام قوات طوارئ دولية الى الحدود اللبنانية مع الارض المحتلة يشكل مدخلا آخر يرمي لتحقيق الغرض ذاته .

هذا الامر يتضح تماما لدى اي تدقيق في الوظيفة التي يمكن ان تؤديها القوات المذكورة ضمن الظروف الفعلية « للجبهة اللبنانية » . ان الدول العربية التي طلبت قوات طوارىء فعلت ذلك تحت شعار : ضمان تنفيذ وقف اطلاق النار . فهل كان لبنان الرسمي في حالة اطلاق نار مع العدو حتى يلجأ الى مثل ما لجأت اليه الدول الاخرى ؟!

من الواضح ان وجهة النظر الرسمية للحكومة اللبنانية كانت وما تزال تشدد على ان الهدنة هي « الحالة القانونية » الوحيدة التي يمكن الاعتراف بها اساسا للوضع على الحدود مع فلسطين المحتلة . وهي حالة قائمة منذ عام ١٩٤٨ لا تستلزم اي تدبير جديد . فما هي الوظيفة التي سوف تؤديها قوات الطوارىء اذن ؟ يجيب المنادون باللجوء الى هذا التدبير ان قوات الطوارىء الدولية يمكن ان تمارس دورا وقائيا ضد اعتداءات اسرائيل ! ان هذا « المنطق » يتجاهل الطبيعة اللاعسكرية لقوات الطوارىء وعجزها عن ان تشكل تحت اي ظرف رادعا فعليا للعدو الصهيوني اذا ما اراد تحريك اعتداءاته ضد لبنان . واذا كان ذلك صحيحا فما هو الغرض الفعلي المنشود اذن من وراء المطالبة باستقدام قوات طوارىء دولية ؟ انه ببساطة : اقفال الحدود اللبنانية في وجه المقاومة الفلسطينية ومنعها — تحت كل الظروف ومهما بلغ اتساع المواجهة القتالية العربية لاسرائيل — من ان تشارك في التصدي للعدو الصهيوني . بل واكثر من ذلك ان تسييج الحدود اللبنانية بقوات الطوارىء في وجه حركة المقاومة اساسا ، يراد منه الوصول الى وضع يصبح معه ممكنا التساؤل عن جدوى ومبرر بقاء السلاح في يد الشعب الفلسطيني وطلائعه المقاتلة طالما ان السلاح المذكور لن يجري استخدامه ضد اسرائيل !

هكذا ترمي المطالبة بقوات الطوارىء الدولية الى تحقيق الغرض نفسه الذي كان وما يزال المحرك الاول لسلوك الرجعية اللبنانية في تعاطيها مع الصراع العربي الصهيوني : تجريد الوجود الوطني الفلسطيني في لبنان من السلاح على طريق الخلاص منه في النهاية لذا واجهت الحركة الوطنية اللبنانية وما تزال كل دعوة لاستقدام قوات طوارىء دولية بموقف الرفض القاطع ولذا اعلنت استعدادها وما تزال لمقاومة كل اتجاه من هذا القبيل بكل ما في حوزتها من امكانيات .

٣ — لبنان الرسمي وحقوق الشعب الفلسطيني

انطلاقا من الرغبة ذاتها في الوصول الى «حل لمشكلة الوجود الفلسطيني في لبنان » اتسمت المشاركة اللبنانية الرسمية في كواليس الاتصالات الديبلوماسية عربيا وعالميا بالتشديد على ضرورة « عدم تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني في أي حل لازمة الشرق الاوسط » !

لكن هذا الاتجاه الذي تحمله الديبلوماسية حاليا لا يجوز ان يحجب عن الانظار الثوابت التي سوف يرتد اليها موقف لبنان الرسمي حين ينتقل الصراع حول حقوق الشعب الفلسطيني من كواليس الديبلوماسية الدولية الى حيث يعود محورا للاحداث المقبلة في المنطقة العربية .

وفي ضجيج الكلمات الكثيرة التي تلقى الان هنا وهناك عن « شعب فلسطين وحقوقه » لا يجوز أن يضيع صوت الحقائق التالية :

— ان المعسكر الاسرائيلي الامريكي كان وما يزال يمارس موقف الانكار المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني .

— ان كافة الحلول الاستسلامية التي تجري الان محاولة فرضها على الشعوب العربية تتقاطع جميعا عند نقطة مشتركة : هدر حقوق الشعب الفلسطيني .

— ان التنازلات المتتالية التي يجري بذلها من أجل « اكتساب أمريكا أو تحييدها » من شأنها اذا ما استمرت وتيرتها بمثل هذا التصاعد ان توجه ضربات للكثير من مواقع الصمود الوطني العربي وفي طليعتها : موقع الشعب الفلسطيني .

ذلك كله معناه ان حقوق الشعب الفلسطيني سوف تكون محورا لمعركة قاسية وطويلة . وهي معركة لا بد ان تكون الساحة اللبنانية احد ميادينها الرئيسية .

وقد لا يكون بعيدا اليوم الذي تعود فيه المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية الى مواجهة ظروف مصيرية كتلك التي واجهتها خلال السنوات الماضية وربما بمستوى أكثر صعوبة وتعقيدا : من ضغط اتجاهات التنازل المتسارع أمام الامبريالية الامريكية في المنطقة العربية ، الى تصعيد حرب المطاردة الاسرائيلية ضد الفدائيين ، الى نهوض الرجعية اللبنانية مجددا — مستثمرة ذلك كله — لاستئناف مخططها التصفوي القديم .

ان المهام التي تواجه الحركة الوطنية اللبنانية — في ضوء ما تتمخض عنه المنطقة العربية الان من اتجاهات واحتمالات — تحمل في طياتها مزيدا من التأكيد على الشعار المركزي لنضال الجماهير اللبنانية في هذه المرحلة : حماية المقاومة والدفاع عن الوطن . فلتستمر تحت هذا الشعار كل الجهود من أجل تجهيز الحركة الوطنية وتصليب مواقعها وتعبئة الجماهير في نضال طويل النفس .

السلطة تخوض «حرب النظارات» على الحدود والحرب الفعلية على الجبهة الاجتماعية

في الوقت الذي كانت فيه الجيوش العربية تخوض المعارك على جبهات القتال مع العدو الصهيوني ، كانت السلطة في لبنان تخوض حربها في الداخل : تأمين ارباح التجار والمحتكرين والالتفاف على كل المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة ومعها الجماهير الشعبية في الفترة السابقة سواء في معركة زيادة الاجور او في معركة الغلاء . خاض التجار وارباب العمل والدولة المعارك على كل الجبهات عدا الجبهة الفعلية — الحدود مع اسرائيل .

جبهة الغلاء : انتصارات رائعة

فما ان مرت الايام الثلاثة الاولى على الحرب حتى بدأت اصوات الجماهير الشعبية ترتفع : اسعار اللحوم المثلجة وصل سعرها الى مستوى اسعار اللحوم الطازجة ، سعر الارز اصبح ١٧٥ قرشا للكلغ وسعر السكر ٩٠ قرشا ، ارتفعت اسعار العدس الى ٢٠٠ قرش للكلغ ، اسعار الشحوم ازدادت بنسبة ١٥ بالمئة ، شركات توزيع الغاز ترفع التامين على القارورة من ١٠ ليرات الى ٢٥ ليرة ، اختفاء زيت المازولا وحليب النيدو وسمنة الفجتالين ومعلبات الطون والسردين والمعكرونة والشعيرية . اصحاب معامل الخميرة يرفعون سعر الصندوق ليرة ونصف .. والكثير غيرها من المواد الغذائية التي اختفت وامتنع البائعون عن بيعها على أمل زيادة اسعارها .

لقد استغل التجار والمحتكرون ظروف الحرب ليمعنوا في امتصاص دم الشعب لتكديس المزيد من الارباح لجيوبهم والمزيد من الافقار للطبقات الشعبية .

الدولة تعتبر المواطنين مسؤولين عن الغلاء

كيف تصرفت الدولة حيال ذلك ؟ بدل ان يجري التشديد في مراقبة الاسعار وملاحقة المحتكرين من التجار ، كانت اولى اعمالها اعادة الاجازة المسبقة بالنسبة لبعض المواد الغذائية من اجل تأمين اكبر ربح لبعض التجار . ثم بدات بعملية مكافحة الغلاء ، وهذه المرة اكتشف الشعب اللبناني عبقريات لم يتوصل اليها اي اقتصادي عالمي في كيف تفهم سلطتنا العلية ارتفاع الاسعار .

بدأ وزير الاقتصاد والتجارة معركته ضد الغلاء باعتباره ان رفع الاسعار هو بمثابة الاخلال بالامن لكنه لم يجرؤ على اعتقال تاجر واحد . ثم اكتشف وزيرنا استنادا الى تقارير مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة ان اقبال المستهلكين على التسوق ارتفع بنسبة عشرة اضعاف مما يدل على ان الترف هو في بيوت المستهلكين وليس عند التجار . وزاد وزيرنا مفسرا اسباب الغلاء بتحميله الاشاعات القسم الاكبر من مسؤولية الارتفاع الذي طرأ على اسعار المواد الغذائية والقسم الاخر يقع على عاتق انعدام التربية المدنية عند المواطنين وتهافتهم على شراء هذه المواد من اجل تخزينها وكأنهم يعيشون في ظروف حرب فعلية ، وخلص وزيرنا الى قراره الخطير والذي لا شك سيخلده له التاريخ : مكافحة الغلاء بتسيير دوريات من قوى الامن ليلا نهارا لاجراء التحريات على البيوت الشعبية لضبط التخزين غير الطبيعي للمواد الغذائية الذي تقوم به ربات البيوت .

لقد نسي وزيرنا ان هؤلاء « المحتكرين الجدد » من الطبقات الشعبية لا يستطيعون شراء نصف ما يحتاجونه للتغذية الطبيعية فكيف بهم يخزنون كميات كبيرة ؟! ان وزيرنا يعطي براءة ذمة للتجار ويرد لهم الجميل لانهم كانوا السبب في تمويل معركته الانتخابية في صيدا وكما يقول المثل العامي : من يأكل خبز السلطان يضرب بسيفه .

عماليا : الارتداد على كل المكاسب

اما الجبهة الثانية التي خاضتها الدولة فكانت على الصعيد العمالي . فقد استغل ارباب العمل في لبنان ، احداث الحرب الاخيرة ، ليرتدوا على مجموعة من المكاسب حققتها الطبقة العاملة اللبنانية بنضالها الطويل . وبذلك كان ارباب العمل يعبرون عن حقيقة فهمهم للانتماء الوطني والقومي ، فهذا الانتماء مقبول طالما يشكل مصدرا للمكاسب والارباح .

ولم تقتصر الهجمة التي قامت بها البرجوازية اللبنانية على رفع الاسعار واخفاء المواد الغذائية ، وانما تناولت ايضا مجموعة من المكاسب العمالية حققها العمال بنضالهم الطويل . كلنا يذكر ولا شك ان زودة الخمسة بالمائة الاخيرة ورفع الحد الادنى لاجور العمال جاء بعد التهديد باضراب عام شامل . ورغم ان هذا المكسب الجزئي كان دون المطلوب بكثير ، فقد كان من الواضح ان تطبيقه لن يتم الا بمعركة تخوضها الطبقة العاملة وعمال كل مصنع ضد تعنت ارباب العمل . وكانت هذه المعركة قد بدأت فعلا قبل نشوب الحرب واخذت تهدد بفتح مواجهات جزئية واحيانا شاملة مع ارباب العمل .

ومع بداية المعارك على الجبهات العربية رفض ارباب العمل ان يدفعوا زودة الخمسة بالمئة ، مستغلين بذلك الجو العام الذي كان يمكن ارباب العمل ووزارة الشؤون من مجابهة اي تحرك عمالي بحجة الظروف الخطيرة التي تتعرض لها الامة العربية ، والاخطار المحدقة بلبنان الخ ... فيتبين وكأن العمال يطالبون بمكاسب خاصة ، في الوقت الذي يتطلب «رص الصفوف» وتغليب «المصلحة العامة» .

وادارة «المعدنية الخفيفة» تخوض حربها الخاصة ضد العمال

وكانت ظروف الحرب فرصة مؤاتية لادارة شركة « المصنوعات المعدنية الخفيفة » لتضرب المكاسب التي حققها العمال خلال سنوات طويلة ، ولتقوم بمجزرة صرف كيفي شبيهة بتلك التي قام بها الاخوة غندور في العام الماضي بحق عمالهم . فقبل نشوب الحرب باسبوع تقريبا ، رفض عمال المعدنية الخفيفة تعديل دوام عملهم ، خاصة في رمضان ، وباشروا في التحرك لمنع رب العمل من تنفيذ المباشرة بالدوام الجديد (ليل ونهار) . فتذرع رب العمل عندها بتحرك المعمل ليعلن اقفال المعمل وتسريح كافة العمال ودعاهم لقبض تعويضاتهم بعد عشرة ايام . كان من الواضح ان اجراء رب العمل هذا لا يرد بشكل مباشر على المطلب الذي رفعه العمال (تعديل الدوام) . فاصحاب شركة المعدنية الخفيفة كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة لضرب كافة المكتسبات التي حققها عمال المعدنية بنضالهم ، وكان اخر هذه النضالات الاضراب الذي خاضوه منذ عدة اشهر وتمكنوا بنتيجته من فرض عدد من المكاسب على رب العمل (زودة اجور ، سلم اجور الخ ...) . هذا بالاضافة الى المكاسب التي حققها العمال في الماضي (الشهر الثالث عشر ، المنحة المدرسية ، تقييد الصرف الكيفي) . كل هذه المكاسب تحققت نتيجة تضامن العمال والتفافهم حول لجنة منتخبة من صفوفهم وتدافع عن مصالحهم ، بالاضافة الى دعم النقابة لمجمل تحركاتهم . وفي مواجهة الاساليب المتقدمة في النضال التي اعتمدها عمال المعدنية وجد رب العمل ان افضل اسلوب لمواجهة العمال هو استخدام الصرف الجماعي ، خاصة بعد المجزرة التي نفذها الاخوة غندور بحق عمالهم .

كان واضحا ان الاجراء الذي اتخذه رب العمل يتطلب تصعيد المواجهة على قاعدة عمال المعدنية انفسهم وتنظيم حملة تضامن عمالية وشعبية واسعة لدعم صمود عمال المعدنية الخفيفة . ضمن هذا المنطق قرر العمال التواجد على باب المعمل واقامة مؤتمر صحفي والتظاهر احتجاجا على قرار الصرف . الا ان العمال لم يعمدوا مباشرة الى التحرك ، بل اثروا التريث لكي يقوموا ببعض الاتصالات وانتظار نتائج المفاوضات مع الوزارة ورب العمل ، رغم ان كل التجارب العمالية تثبت ان تصعيد التحرك العمالي يضع الطرف العمالي في موقع قوي اثناء المفاوضات .

وبعد فشل المفاوضات نتيجة تصلب رب العمل واصراره على صرف العمال قرر العمال المباشرة بالتحرك الواسع ، ولكن كان ان وقعت الحرب ، مما حد من امكانية التحرك ، وشكل فرصة ذهبية لرب العمل لتنفيذ مخططه ، فاستغل رب العمل انشغال الاوساط الشعبية بالحرب لكي ينفذ مخططه بهدوء ، وهكذا كان فقد صرف اكثر من ٢٠ عاملا من عمال المعدنية . وعاد العمال الى العمل تحت التهديد المستمر بفقدان كافة المكتسبات السابقة .

ان التصلب المتزايد لارباب العمل ومن ورائهم الدولة في مواجهة المكتسبات والمطالب العمالية ، يضع نضال الطبقة العاملة اللبنانية من جديد امام ضرورة حشد القوى لخوض معركة جديدة مع البرجوازية اللبنانية للحفاظ على مكتسباتهم السابقة وللنضال بأوسع شكل ممكن ضد المادة خمسين من قانون العمل التي تبيح الطرد الكيفي والتي برز انها تشكل اكبر عائق في وجه نضال الطبقة العاملة اللبنانية .

ثورة كسروان بعد ١١٥ سنة
كيف يراها المشايخ ورجال الدين والفلاحون اليوم ؟

في تشرين الاول — تشرين الثاني ١٨٥٨ التقى « وكلاء » اهالي قرى كسروان الجنوبية ووقعوا على عريضة تعلن تضامنهم للنضال ضد استغلال وقهر مقاطعجية كسروان من ال الخازن ، وفي كانون الاول من العام نفسه ، انتخب طانيوس شاهين « وكيلا عاما » لقرى كسروان ، ثم تتالت احداث اكبر انتفاضة فلاحية في القرن التاسع عشر .

يصادف هذا الشهر الذكرى الخامسة عشرة بعد المئة لثورة كسروان . وقد تبادر الى ذهننا سؤال لعله يثير فضول الكثيرين : كيف ينظر اهالي كسروان الحاليين الى ثورة ابائهم واجدادهم ؟ للاجابة على هذا السؤال جرت الاستعانة بدراسة جامعية (وضعت عام ١٩٧٢) اعتمدت بالدرجة الاولى على مقابلات مباشرة مع ثلاثة مشايخ من ال الخازن (هم حاليا في حالة من الخصومة السياسية فيما بينهم) وثلاثة رجال دين ، وستة فلاحين ينتمون الى قرى مختلفة لعبت ادوارا بارزة خلال ثورة ١٨٥٨ .

قضايا الماضي بلغة الحاضر ...

اول ما يلفت النظر في الاجابات ان ذكرى ثورة ١٨٥٨ لا تزال حية في ذاكرة اهالي كسروان . والاهم من ذلك انهم لا زالوا ينقسمون في ارائهم حولها حسب انتماءاتهم الاجتماعية . مشايخ ال الخازن — رغم مضي اكثر من ١١٥ سنة ورغم ما بينهم الان من عداوات ومنافسات سياسية — مجمعون على اتخاذ موقف العداء الصريح من الانتفاضة . وليس هذا وحسب . بل ان رجل الدين الذي ينتمي الى ال الخازن يشذ عن موقف زميليه ، المتعاطف مع الفلاحين ، ليتبنى موقف عائلته الاقطاعية . أما رجلا الدين الاخران فيعكسان الى ابعد حد الموقف المتناقض للكنيسة المارونية انذاك . فالكنيسة قوة منافسة لال الخازن على زعامة الموارنة وقسم كبير من رجال الدين ينتمون الى اصل فلاحي فقير — الامر الذي دفع بها الى التعاطف مع حركة الفلاحين في مطلعها . لكن الكنيسة حريصة على وحدة الطائفة وتماسكها في وجه الطوائف الاخرى والسلطة العثمانية من جهة ثانية . أما الفلاحون فمجمعون على عرض مظاهر عسف المقاطعجية انذاك وتأييد الانتفاضة . ومع ان الانتفاضة لا تزال حية في الاذهان ، والاراء محكومة الى ابعد حد بالانتماء الاجتماعي لكل طرف ، الا ان الاطراف جميعا تعبر عن ارائها انطلاقا من موقعها الاجتماعي الحالي ، بما طرأ عليه من تحولات ، وبلغة قضايا ومشاكل الوضع الراهن . المشايخ يعزون الانتفاضة الى تحريض اجنبي يريد سوءا بكيان لبنان واستقلاله او بقضية المسيحيين المشتركة . اما اراء الفلاحين ، فهي أكثر تعقيداً . وأول ما يلفت النظر انهم لا يتذكرون من اهداف الثورة الا اهدافها الديمقراطية الرامية الى المساواة السياسية والقانونية بين المشايخ والفلاحين . لذا يعتبر معظمهم ان الثورة قد انتصرت ، لانها ساوت الفلاحين بالمشايخ اما لان المشايخ فقدوا بالفعل امتيازاتهم الاجتماعية والسياسية والقانونية ، واما لان عددا من الفلاحين تحولوا الى ملاك ارض . وجميع الفلاحين الذين جرى استجوابهم يغفلون الوجه الجذري للثورة — الذي مثله طانيوس شاهين بشكل خاص — أي فترتها العنيفة حيث لجأ الفلاحون الى مصادرة الاراضي وتوزيعها فيما بينهم .

ثم ان اجابات الفلاحين تعكس مدى استمرارية الفكر الطائفي — الكياني عندهم ، هذا الفكر الذي ساهم في القضاء على ثورة كسروان عام ١٨٦٠ باسم ضرورة وحدة المسيحيين ضد الدروز خلال الحرب الاهلية ، مثلما يساهم الان — في الثلث الاخير من القرن العشرين — في استمرار تبعية هؤلاء الفلاحين سياسيا وفكريا لال الخازن ، وقد تحولوا من مقاطعجية الى اقطاع سياسي ، ومن خلالهم تبعية الفلاحين للنظام السياسي والاقتصادي المسؤول عن استمرار فقرهم وقهرهم .

فلننظر الان الى الاجابات نفسها .

المشايخ : حركة بتحريض من الخارج ضد المسيحيين وكيان لبنان

« لم تكن هذه ثورة فلاحين ضد اقطاعيين . كانت قصة حركوها من الخارج ضد كيان لبنان واستقلاله » . وهي استمرار للاعمال التخريبية التي يقوم بها الاتراك والانكليز لضرب استقلال جبل لبنان الاداري والتخلص من النفوذ الفرنسي فيه . ولا ينسى ال الخازن ان يضيفوا الى هذه العوامل محاولات الكنيسة المارونية التخلص من زعامتهم . فيصب احدهم جام غضبه ضد البطريرك مسعد (اول بطريرك من اصل فلاحي ، عاصر ثورة كسروان) فيعتبرون انه « اضر بلبنان تماما مثلما اضر البطريرك المعوشي عام ١٩٥٨ عندما وقف مع مصر ضد شمعون » .

بعد تحويل الثورة الى حركة اجنبية جرى استيرادها الى لبنان ، فلا بد ان يكون الفلاحون مخدوعين ليس الا . « خدعوا وانساقوا . اقنعوهم ان الارض ستوزع عليهم ويتحولون الى اسياد بعد ازاحة ال الخازن » . حتى طانيوس شاهين نفسه مخدوع او عميل . انه « واجهة » برأي احد المشايخ . و« عميل انكليزي عمل على تدمير لبنان » بعدما وعدوه برئاسة جمهورية كسروان — برأي شيخ اخر . وليس هذا وحسب ، بل انه لم تكن توجد في الاصل اسباب تدعو الفلاحين الى التحرك : « لم يكن ينقصهم شيء . لم يكونوا شديدي الفقر » — برأي احد المشايخ .

والنتيجة المنطقية لكل هذا التفسير تنفي الاحداث التاريخية نفسها : « لم يحرقوا ولم يقتلوا .. لقد تظاهروا ثم اخلدوا للسكينة » ! اما عرائض ال الخازن التي تتهم الفلاحين بضرب وقتل المشايخ ورفض تسليم المحاصيل والاستيلاء على الممتلكات والاراضي ، فيبدو ان الاحفاد لا يحتفظون بها ! ولكن ماذا بشان اتهام احد المشايخ طانيوس شاهين بانه اراد تغيير النظام « الطبيعي » و« العادل » للامور — اي احتكار المشايخ للارض وتحكمهم برقاب الفلاحين المحرومين منها ؟ هل ان هذا كله مجرد « مظاهرة » ؟

المهم ان التفسير الاقطاعي يرى انه لم يكن هناك عداء بين المشايخ والفلاحين . لقد خدع بعض الفلاحين ليس الا . والحقيقة ان المشايخ والفلاحين يقفون في جبهة واحدة ضد عدو واحد ، الذي هو تارة « عدو اللبنانيين » وطورا « عدو المسيحيين المشترك » .

ولكن ، اذا كانت القضية مجرد قضية المسيحيين المشتركة ، كيف يفسر ال الخازن تخلف البطريرك مسعد عن الانضمام الى هذا الحشد من المدافعين عن الطائفة ؟ بالطبع هذا ما لا يستطيع الفكر الاقطاعي الاجابة عليه . مثلما لا يستطيع تفسير التناقض في اجابات المشايخ بين ادعائهم ان ملكيتهم للارض حق « طبيعي » و « عادل » وبين اعترافهم ان فخر الدين المعني هو الذي منحهم اياها .

الا ان شيئا واحدا ينقص هذه الادعاءات هو عدم قدرة المشايخ لصق تهمة التحريض على الثورة بقلة تتقن « التكتيك والتكنيك » . يعترف احد المشايخ انه « في ذلك الوقت لم يكن هناك شيوعيون يحثون الفلاحين على الاستيلاء على الاراضي كما هو الحال في يومنا هذا ... »

باختصار ، الهواجس والهلوسات التي حركت مشايخ ١٨٥٨ هي نفسها التي تحرك احفادهم اليوم .

طانيوس شاهين

رجال الدين بين التعاطف مع الفلاحين والحرص على وحدة الطائفة

ان الراي الذي يقدمه رجال الدين في الثورة واسبابها ونتائجها متناقض جدا ، فهم يعترفون من جهة « بتسلط المشايخ وطغيانهم » ، ويعترفون من جهة اخرى ... بسخاء ال الخازن وكرمهم واهليتهم للحكم ، ولذا فان كل الذي يرتأيه هؤلاء هو حل نموذجي : الدعوة الى وحدة الطائفة . فلنسمعهم يتكلمون :

« ان للثورة ثلاثة اسباب : ١ — طغيان المشايخ . ٢ — وعي الشعب .. ٣ — وتدخل تركيا . اما طغيان المشايخ فله عدة اوجه اخلاقية ، مثل الحق الذي كان يدعيه المشايخ في فض بكارة العروس ، وسياسية ، مثل محاولتهم فرض ارائهم على الفلاحين . هذا بالاضافة الى ان الفلاح يعيش من عرق جبينه في حين يأتي الشيخ ويسرق منه كل شيء بطريقة غير عادلة ... ويجبره على دفع ضرائب ... »

ويمتدح رجل الدين هذا المشايخ « لطردهم المتاولة » و « لكرمهم وتدينهم » . ويذكر انهم المؤهلون اكثر من غيرهم لتسلم الحكم « لانهم اغنياء ومثقفون » في حين ان الفلاحين « فقراء واميون وخاضعون وعاجزون » لذا فلا بد من وجود يد اجنبية وراء تحركهم .

يعترف بنفوذ رجال الدين ، ويقول انه لم يكن بوسعهم اسكات الفلاحين اذ انهم — اي رجال الدين — كانوا يتذمرون بدورهم من المشايخ غير ان الحل الذي حاول رجال الدين فرضه هو « اعادة النظام والسلم ، خاصة وان الخلاف قائم بين مسيحيين » .

يبقى ان نورد رأيه في شخصية طانيوس شاهين وفي نتائج الثورة وهو رأي يقاسمه اياه رجلا الدين الاخران المستجوبان « كان طانيوس شاهين بيطارا صلبا جدا ، قويا وشجاعا . انه زعيم صغير ، وكان يقول للناس ان هذه الاراضي ستصبح ملكا لهم . » كانت حركته « اول حركة شعبية منظمة ضد الاقطاع والدكتاتورية . وكانت تيارا يشبه تيار الاشتراكية الحالية . » . وقد انتهت هذه الحركة « بانتصار الفلاحين الذين ارغموا المشايخ على اعادة النظر في سلوكهم حيالهم . » .

يشدد رجل الدين الاخر على تسلط المشايخ الذين كانوا « يمنعون الفلاحين من شراء اللحم ويذلونهم » ، لكنه ينفي وجود أي محرك اجنبي للثورة : « لقد ثار الفلاحون بعد ان انتظموا في جمعيات » وقاموا ضد المشايخ « الذين اصبحوا ملاكين بعد ان سرقوا الارض من السكان » .

ويبدي تعاطف رجال الدين مع الفلاحين المظلومين ونصيحتهم للمشايخ بتخفيض الظلم ، كما يعرض المحاولة التي جرت لمصالحة الطرفين المؤمنين وينهي حديثه مطالبا « بعدم تضخيم الاخبار ، اذ ان ال الخازن مسيحيون طيبون ساعدوا الكنيسة والمسيحيين » .

اما رجل الدين الاخير ، وهو من ال الخازن ، فيبدو متطرفا في عدائه للفلاحين . فهو يرى ان الثورة من صنع الاتراك اذ ان الارض ملك المشايخ — ولو ان فخر الدين هو الذي اعطاهم اياها — كما انه من طبيعة الامور ان يكون الفلاحون فقراء . اما سبب تعاطفه مع المشايخ فيعود الى انه اولا من ال الخازن ، وثانيا ، الى انهم « نظفوا كسروان من غير الكسروانيين » اي من المتاولة . ان معيار ما هو كسرواني هو كمعيار ما هو لبناني عند احفاد المشايخ ، كتائب وشماعنة اليوم . هو كسرواني سابقا ولبناني لاحقا كل من كان معاديا للفلاحين والمتاولة سابقا وللشيوعيين ولعموم المسلمين والمسيحيين الفقراء لاحقا . انه الربط المفتعل بين الطائفية والكيان والنظام واعتبار كل عدو للنظام الرأسمالي عدوا للبنان والمسيحيين .

الفلاحون : كنا نعامل كالعبيد وكان الظلم كبيرا

« كان المشايخ يشغلون الفلاح كالحمار » هذا ما يقوله فلاح من عجلتون (٧٥ سنة) « ويدفعون له ما يكفيه لسد جوعه . كان ذلك عهد الاقطاعية ، وكان الظلم كبيرا » .

ويشير فلاح اخر من مزرعة كفرذبيان الى الاحتقار الذي كان يكنه المشايخ للفلاحين والذي كان يظهر في طريقة معاملتهم لهم ومنعهم من ارتداء الثياب الجديدة . وحتى منعهم من اكل اللحم . ويقول فلاح من عجلتون (هو حفيد جريس صالح ، احد قادة الثورة) : « كان المشايخ يعاملون الفلاحين كالعبيد ويمنعونهم من اللبس مثلهم » .

الا انه رغم هذا الوعي بالمعاملة السيئة التي يلقاها الفلاحون من المشايخ لم يفقد الاولون شعورهم الديني من حيث هو شعور يربط المؤمنين ويوحد بين المسيحيين رغم صنوف العذاب والقهر التي قد ينزلها الاخوة في الدين بعضهم ببعض .

ويتجلى هذا في الموقف من رجال الدين الذين يرى الفلاحون ، باستثناء اقلية منهم ، انهم وقفوا الى جانب الفلاحين : « كان الكهنة مع الفلاحين » ، « كان رجال الدين مع السكان ضد المشايخ » ، « ساعد رجال الدين الثورة لان اهلهم فلاحون » . كما يتجلى هذا الموقف في صورة خاصة في تبرير تصرف رجال الدين في نهاية الثورة « فقد تصرفوا في نهاية الثورة كحكم وصالحوا الفلاحين والمشايخ لتداري انقسام المسيحيين » .

ويلاحظ ان الفلاحين ، على عكس المشايخ ، يقولون ان الثورة انتهت بتحقيق مكاسب للفلاحين . « لقد نجحت الثورة لان الفلاحين والمشايخ تحولوا الى مواطنين متساوين امام القانون . وقد أصبح المشايخ من الشعب » . « نجحت الثورة واحل الفلاحون الديمقراطية اي اصبحوا ملاكين » . « اعاد طانيوس شاهين توزيع الغلات التي استولى عليها الفلاحون » .

وبالمناسبة يتفق كافة الفلاحين الذين استجوبوا على الاشادة بطانيوس شاهين « كان رجلا اميا ، لكنه كان قوي البنية ، وعنيفا لا يهاب احدا » . « كان طانيوس شاهين شجاعا » .

لئن كان الاشخاص المستوجبون يقدمون اراءهم في حوادث جرت منذ أكثر من قرن ، فمن الواضح انهم يعبرون عن التفكير الذي يحكم سلوك فئات واسعة من اللبنانيين اليوم وفي مواجهة حوادث راهنة . ان اقطاب الاقطاع السياسي الحاليين يكادون يكررون افكار ابائهم واجدادهم ، اقطاعيي القرن الماضي . وهم في ذلك منسجمون كل الانسجام مع مصالحهم — الحفاظ على الوضع القائم الذي يدر عليهم الثروات والامتيازات بالشعوذة حول وحدة الطائفة والخطر على الكيان والاستقلال ... ورجال الدن الثلاثة الذين يتأرجحون بين التعاطف مع قضية الفلاحين وبين التمسك بقدسية « وحدة المؤمنين » انما يعكسون حالة الغليان الراهنة وسط الكنيسة المارونية وهي تقف امام تحديات الفقر المتزايد للعدد الاوسع من اتباعها ، وتزايد التمايز الاجتماعي بين صفوف الطائفة الواحدة . يبقى الفلاحون . ان اختلاط وعيهم الطبقي بشتى معميات الفكر الطائفي — الكياني انما يعكس المأساة اليومية لفئات واسعة من كادحي هذا البلد الذين لا زالوا ضحايا فكر البرجوازية الطائفي التضليلي . ان اليوم الذي يدرك فيه اوسع جماهير العمال والفلاحين والكسبة الضحايا الفعليين للتضامن الطائفي الذي لا يزيدهم الا فقرا وبطالة وتشردا ، بينما يراكم الثروات في يد قلة من برجوازيي كافة الطوائف ، هو اليوم الذي تقترب منه جماهير هذا البلد من تحقيق اهدافها في التحرر الوطني الفعلي والتقدم والمساواة الاجتماعية .

تجربة الكفاح المسلح في اليمن الجنوبي - ٢ -

تطور الحركة الوطنية وانطلاقة الثورة

انطلق الكفاح المسلح في اليمن الجنوبي تحت تأثير ثلاثة عوامل رئيسية : **اولا** ، اعلان بريطانيا « اتحاد امارات الجنوب العربي » يجمع عملاءها من الامراء والمشايخ والسلاطين في محاولة لاطالة عمر وجودها في اليمن وتطويق الحركة الوطنية المتصاعدة في عدن . **ثانيا** ، قيام الجمهورية في اليمن الشمالي في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وبدء الحرب الاهلية دفاعا عن النظام الجمهوري ضد الردة الرجعية السعودية — الامامية . **ثالثا** ، تجذر الحركة الوطنية ، وخاصة بعد افلاس سياسات حزب الشعب الاشتراكي والقيادات العمالية البرجوازية التي كانت تراهن على حل وسط مع الحكومة العمالية في انكلترا ترث بموجبه الحكم السلاطيني العميل .



من جبال ردفان اطلقت اول صيحة « النصر او الموت » .

« اتحاد الجنوب » اخر محاولة لاطالة امد الوجود البريطاني

شهدت اواسط الخمسينات بداية تقهقر الاستعمار البريطاني في المنطقة العربية الذي بلغ ذروته مع تاميم قناة السويس والعدوان الثلاثي الفاشل على مصر عام ١٩٥٦ . الا ان حكومة الامبراطورية البريطانية الهرمة ظلت متمسكة ببعض « الجيوب » التي تسيطر عليها ، مهما كلف الثمن . ومن هذه الجيوب اليمن والخليج .

في ايار — مايو ١٩٥٦ ، اعلن اللورد لويد ، وزير المستعمرات البريطاني ، امام « المجلس التشريعي » في عدن عزم بريطانيا على البقاء في الجنوب . فقال :

« عرفت الاونة الاخيرة تكهنات عديدة حول المستقبل السياسي لمستعمرة عدن . ان مثل هذه المصالح مضرة بالمصالح التجارية التي يقوم عليها ازدهار المستعمرة ، خاصة وانها — اي التكهنات — لا ترتكز على اية امكانات واقعية . وقد تؤدي هذه التكهنات ، ان هي دفعت الى مداها الاقصى ، الى هدر الجهود في مجالات عديمة الجدوى ، بدلا من بذلها سعيا وراء تطلعات معقولة . اريدكم ان تفهموا انه ليس من المعقول ولا هو من مصلحة سكان هذه المستعمرة ان يتطلعوا في المستقبل المرئي الى اي هدف يتعدى حدا معينا من الحكم الذاتي المحلي . وبعد تعيين نوع التقدم الدستوري الذي يحق لشعب هذه المستعمرة ان يتطلعوا اليه ، بطريقة مشروعة ، تود حكومة جلالة الملكة ان تؤكد ان عدن تحتل موقعا استراتيجيا واقتصاديا هاما بين دول الكومنولث بحيث يجعلنا لا نتوقع التخلي عن اي من مسؤولياتنا فيها ».

وكان هذا التصريح بمثابة الرد الحاسم على اي امل في ان تنسحب بريطانيا سلميا من الجنوب اليمني ، تمشيا مع تغير ميزان القوى في الوطن العربي كله لغير صالحها .

وجاء السعي لتأسيس « اتحاد امارات الجنوب العربي » تلبية لغرضين اساسيين من اغراض السياسة الاستعمارية البريطانية في ذلك الحين :

اولا : محاولة تطويق المد الوطني الناصري الذي اخذ يكتسح المنطقة بعد تاميم قناة السويس ، بتجميع عملاء بريطانيا في اتحاد متماسك لا يؤمن موقعا راسخا لها وحسب ، وانما يضمن بقاء سلطة محلية وثيقة الارتباط بالاستعمار البريطاني ، فيما لو اضطرت بريطانيا الى الانسحاب من الجنوب . وهذا هو الاسلوب نفسه الذي اتبعته بريطانيا بالنسبة لامارات الخليج العربي تمهيدا لانسحابها العسكري عام ١٩٧٢ .

وقد تزايدت اهمية تجمع عملاء بريطانيا في اليمن بعد ان اخذ الامام في شمال اليمن يوثق صلاته بالجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين . ففي عام ١٩٥٦ ، تلقت اليمن الشمالية اول دفعة من المساعدات السوفياتية . وكانت اليمن الشمالية اول بلد عربي يقيم علاقات سياسية واقتصادية مع الصين الشعبية . وفي عام ١٩٥٨ ، اعلنت اليمن الشمالية انضمامها الى الجمهورية العربية المتحدة فور اعلانها .

من هنا ، كان اول هدف لاعلان « الاتحاد » تجميع عملاء بريطانيا لصد المد الوطني وما يحمله من اخطار تهدد بالاطاحة بهذا الركن قبل الاخير من اركان الامبراطورية البريطانية في المنطقة العربية .

نمو الحركة العمالية

كذلك شكل « اتحاد الجنوب » استمرارا لسياسة بريطانيا التاريخية في تطويق عدن بحزام واق وضاغط من العملاء العشائريين الموثوقين . وقد ازدادت اهمية هذا الحزام الواقي والضاغط بعد ان ادى التطور الاقتصادي والسياسي لعدن الى نهوض معارضة وطنية ترتكز الى ابعد حد على حركة عمالية ضاغطة ومؤطرة نقابيا .

نشأ « الاتحاد العام لعمال عدن » مع اول موجة من الاضرابات التي اعلنها عمال المرفأ عام ١٩٥٦ . ففي اذار — مارس من ذلك العام خاضت الطبقة العاملة في عدن ٣٣ اضرابا ساهم فيها سبعة الاف عامل . وفي النصف الثاني من عام ١٩٥٦ ، اعلن ما يزيد عن ٤٠ اضرابا ساهم فيها هذه المرة ١٨ الف عامل . وقد ردت السلطات البريطانية على انفجار النضال العمالي بحملة قمع واسعة النطاق . فبعد الاضراب العام في ١٩٥٨ ، قامت حملة اعتقالات واسعة في صفوف النقابيين . الا ان هذا لم يمنع استمرار وتصاعد الحركة النضالية العمالية . ففي اواخر ١٩٥٩ واوائل ١٩٦٠ ، شلت الاضرابات العمالية المتكررة مصفاة عدن (التابعة لشركة « بريتش بتروليوم » البريطانية) الامر الذي ادى الى تحويل مركز نقل النفط مؤقتا الى مرفأ دجيبوتي على الساحل الافريقي المقابل لعدن . ثم اصدر الحاكم البريطاني العام ، السير وليام لوس ، بالتعاون مع اليعومي ، احد كبار رجعيي عدن ، تشريعا حول « العلاقات الصناعية » يقضي بمنع الاضرابات وباجبار العمال على الالتجاء للتحكيم ، كما يمنح السلطات البريطانية صلاحيات واسعة في اعتقال ومطاردة قادة المعارضة .

وهكذا ، كان الهدف الثاني من اعلان « اتحاد الجنوب » تمتين التحالف بين تجار عدن ومشايخ الريف من اجل تطويق الحركة العمالية والوطنية في عدن بحزام ضاغط من العملاء العشائريين المطواعين .

المعارضة الوطنية ضد انضمام عدن لـ « الاتحاد »

اعلنت بريطانيا « اتحاد امارات الجنوب » في ١١ شباط — فبراير ١٩٥٩ من ست امارات غربي البلاد : الضالع ، العواذلي ، العوالق العليا ، بيحان ، الفضلي ، يافع السفلى . وقد تعاهدت هذه الامارات على قبول « الاستشارة » البريطانية وعلى تسليم شؤونها الخارجية والعسكرية للانكليز ، مقابل مساعدات بريطانية تدفعها الخزينة البريطانية للمشايخ والسلاطين والامراء لتغطية « التنمية » الاجتماعية (!) والنفقات العسكرية . وانشيء مجلس تنفيذي للاتحاد ضم ممثلا عن كل امارة ، ثم الحق بكل ممثل وزير يتولى المسؤوليات الادارية . وفي نهاية ١٩٦١ ، كان قد انضم الى الاتحاد عشر امارات جديدة (لحج ، العوالق السفلى ، عقربة ، دثينة ، الواحدي ، الحوشب ، العلوي ، المفلحي شعيب) . وهكذا انضمت الى الاتحاد كل الامارات الغربية ، باستثناء يافع العليا .

اما بالنسبة لامارات وسلطنات الشرق ، فلم تنضم منها الا امارة ثانوية هي امارة الواحدي . والحقيقة ان بريطانيا نفسها قد غذت انفصال سلطنتي حضرموت (الكثير والقعيطي) لسببين : الاول ، لانه كان يتوقع اكتشاف النفط فيهما . وثانيا ، لان بريطانيا كانت تأمل ببناء دولة حضرمية « مستقلة » مرتبطة بها فيما لو فقدت سيطرتها على باقي اجزاء الجنوب اليمني . وما تزال سياسة عزل حضرموت السياسة الرسمية للدوائر الاستعمارية حتى الان . ويقوم القسم الاكبر من المخطط الاميركي — البريطاني — السعودي التآمري ضد اليمن الديمقراطية على محاولة السيطرة على المحافظتين الخامسة والسادسة (اي حضرموت والمهرة) بقصد تطويق النظام الوطني من جهة الغرب ، وقطع الصلة بين الثورة الوطنية في جنوب عمان (ظفار) ومصادر دعمها في اليمن الديمقراطية .

بعد توحيد الامارات ، اتجه اهتمام الاوساط الاستعمارية الى ضم عدن اليه . وفي سبيل ذلك ، جرى توسيع التمثيل في « المجلس التشريعي » لعدن . اذ سمحت بريطانيا بانتخاب ١٢ من اعضائه ، وظلت الادارة الاستعمارية متمسكة بحق تعيين ١١ عضوا . على ان هذا التعديل الذي سمح لاول مرة لعدد النواب المنتخبين بأن يفوق عدد المعينين ، لم يصاحبه اي تعديل في صلاحيات المجلس الذي ظل مجلسا استشاريا شكليا خاضعا للحاكم البريطاني العام . ثم ان اكثرية سكان عدن — المكونة من المهاجرين من الريف ومن الشمال — ظلت محرومة من الاقتراع ، بينما لم يجد البريطانيون اي حرج في منح الجاليات الصومالية والهندية هذا الحق . وقد كان هذا الاجراء وسيلة هامة لمنع الطبقة العاملة — المكونة باكثريتها من مهاجري الريف والشمال — من اسماع صوتها وعرض مطالبها الاجتماعية والوطنية . وفي ظل هذا القانون الذي اراده البريطانيون « ليبراليا » ، جرت الانتخابات المهزلة في كانون الثاني — يناير ١٩٥٩ في ظل مقاطعة شعبية عارمة . فلم يقترع الا ٢٧ بالمئة من الناخبين . الا ان بريطانيا حازت على مجلس مطواع لتنفيذ مشاريعها ، وعلى رأسها ضم عدن للاتحاد .

ومهما يكن من امر ، لم تتمكن بريطانيا من مرير قرار انضمام عدن الى الاتحاد الا عشية ثورة ٢٦ ايلول — سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن الشمالية ، ولكن وسط سخط شعبي عارم . اقترع الى جانب المشروع النواب المعينون ، بينما انسحبت من المجلس ، الذي كان مطوقا من قبل المتظاهرين الوطنيين ، اكثرية النواب المنتخبين . وقد وضع المشروع موضع التنفيذ في كانون الثاني — يناير ١٩٦٣ ، بينما الانتفاضة الوطنية الشعبية ضده مستمرة ومتصاعدة . اقدم بريطانيون على حملة اعتقالات واسعة ضد القادة النقابيين والوطنيين الذين دعوا الى الاضراب العام احتجاجا على قرار « المجلس التشريعي » المسخ . واضطر دانكن ساندز ، وزير الدفاع البريطاني ، الى زيارة عدن لتطمين عملاء بريطانيا في الجنوب اليمني الى ان بريطانيا ستبذل كل جهدها لحمايتهم من المد الوطني المتصاعد .

وهكذا التقت عملية التجذير التي عرفتها الحركة الوطنية خلال الانتفاضة ضد « اتحاد الجنوب » ومع تنامي وزن ونضالية الطبقة العاملة مع اثار ثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال من اجل توفير الظروف الملائمة لانتقال الحركة الوطنية في الجنوب اليمني الى طور جديد هو طور الكفاح الوطني المسلح .

تطور وتجذر الحركة الوطنية

اذا استثنينا « الجمعية العدنية » التي مثلت الركيزة السياسية الاساسية للاستعمار البريطاني في عدن ، عرف الجنوب اليمني عدة تشكيلات سياسية عبرت عن اطراف مختلفة من البرجوازية والزعامات العشائرية ووقفت ، الى هذا الحد او ذاك ، موقفا معارضا من بعض اوجه الوجود البريطاني .

تشكل حزب « رابطة ابناء الجنوب » في الخمسينات داعيا الى «تحرير» و «توحيد» الجنوب العربي وقد انضمت اليه ، اول الامر ، معظم العناصر الوطنية . خاصة وانه كان اول من سعى لربط العمل السياسي في المدينة والريف ورفض دعوة « عدن للعدنيين » . الا انه أخذ بالانشقاق والانهيار مع نمو وتجذر الحركة الوطنية وتزايد دور البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة .

اما حزب الشعب الاشتراكي ، فهو من نتاج الستينات ، ويمثل التقاء قيادات برجوازية عدنية (المكاوي ، الاصنج) مع بعض الامراء والمشايخ المعارضين والمرتبطين بالاستخبارات المصرية على قاعدة تضم بعض شرائح البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة . وكان هذا الحزب يسيطر على الحركة النقابية ويحاول تقييدها ضمن سياسة نقابية اصلاحية محضة . وقد تخاذل وخان نضالاتها في اكثر من مناسبة في اضراب ١٩٥٩ مثلا وفي قبوله بالمحاكم الصناعية بين ارباب العمل والعمال التي الغت عمليا حق الاضراب العمالي ، الخ . على الصعيد الوطني ، كان هذا الحزب يسلك طريق النضال السلمي ومطالبة بريطانيا بالاستقلال وعقد الصلات الوثيقة مع حزب العمال البريطاني على أمل منحه الاستقلال تدريجيا وتسليم قادة هذا الحزب الحكم في البلاد . ارتبط فرع حزب البعث في الجنوب بعبد الله الاصنج وحزب الشعب الاشتراكي منذ بدء نشاطه ، وظل ، حتى الاستقلال ، مقيدا بهذا التحالف . بعد انطلاقة الكفاح المسلح بقيادة الجبهة القومية ، شكل الحزب مع السلطانين ناصر بن احمد ، سلطان ابين ، وجعبل بن حسين ، في العواذل وعناصر من « رابطة ابناء الجنوب » « منظمة التحرير » تحت وصاية الاستخبارات المصرية .

انتجت البرجوازية الصغيرة تيارين متفاوتين من حيث الاهمية . تمثل التيار الشيوعي الرسمي بـ **« اتحاد الشعب الديمقراطي »** الذي ظل محصورا الى ابعد حد بوسط مثقف في المدن ، مع امتدادات بسيطة الى اوساط القيادات والكوادر النقابية . وقد اتخذ «اتحاد الشعب الديمقراطي » موقفا سياسيا داعما للكفاح المسلح ، وان كان لم يساهم فيه مباشرة . اما الفئة الاوسع من البرجوازية ، فكانت منجذبة الى الناصرية ، والى جناحها المنظم **« حركة القوميين العرب »** . وقد عانت الحركة القومية طويلا من انتقال خلافات المشرق العربي الى اليمن ، هذه الخلافات التي دفعت بفرع البعث في عدن الى الالتحاق بعبد الله الاصنج طوال فترة النضال الاستقلالي والكفاح المسلح .

١٤ اكتوبر ١٩٦٣

كان المازق الذي انتهى اليه النضال بقيادة حزب الشعب الاشتراكي الدافع الرئيسي وراء البحث عن اسلوب نضالي جديد — الكفاح المسلح . وقد اسهم في ذلك عاملان اساسيان : العامل الاول ، هو تجذر وتسييس الطبقة العاملة في عدن . فمع اتساع المنشآت الاستعمارية (القاعدة العسكرية « المصفاة البريطانية » وحركة بناء مساكن الجنود والضباط البريطانيين) اخذ الالوف من العمال يصطدمون مباشرة بالاستعمار . وقد اسهمت الصلة الوثيقة بين الحركة النقابية في عدن والحركة النقابية العربية في تعزيز الوعي الوطني وتجذيره . كما اسهم في الاتجاه نفسه بدء تشكيل نوى تابعة للحركات القومية في اوساط الطبقة العاملة .

اما العامل الاخر ، ولعله الاهم ، فهو نتائج قيام الجمهورية في الشمال ومجيء القوات المصرية للدفاع عنها ضد الردة الرجعية بدعم اميركا وبريطانيا والسعودية . كانت اليمن الجنوبية ، تحت السيطرة البريطانية ، القاعدة الخلفية للتآمر الاستعماري الرجعي على الجمهورية في الشمال . وكانت المصلحة الاكيدة للقوات المصرية والجمهورية تكمن في عطيل وشل هذه المؤخرة الداعمة بكافة الوسائل . وهكذا تكون الالتقاء المؤقت بين الاستخبارات المصرية ، العاملة على اشغال القوات البريطانية في الجنوب ، مع فرع « حركة القوميين العرب » الساعي للانتقال الى الكفاح المسلح كاسلوب حاسم لطرد الاستعمار البريطاني وعملائه من مشايخ وامراء وسلاطين وتجار كومبرادوريين (مرتبطين بالمصالح الاستعمارية) . وكانت حصيلة هذا الالتقاء اعلان قيام « الجبهة القومية » من فرع حركة القوميين العرب وبعض التنظيمات الوطنية السرية وبدء الكفاح المسلح في جبال ردفان في ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ .

من اجل الدفاع عن الجمهورية في الشمال ، انخرط كثيرون من ابناء الجنوب في « الحرس الوطني » وحاربوا القوات السعودية والقبائل المؤيدة للامامة . وكان من بين هؤلاء ابناء ردفان (منطقة جبلية محاذية لشمال اليمن) الذين عادوا الى اراضيهم في الجنوب عام ١٩٦٣ . فطلبت الحكومة البريطانية منهم تسليم سلاحهم . فرفضوا . فحاولت بريطانيا تاديبهم بشن حملات لحرق المزارع والغارات على مساكنهم . وكان ابناء ردفان قد عادوا من الشمال وقد تدربوا على احدث الاسلحة ، وتصلبوا عبر معارك ضارية تختلف الى حد كبير عن المعارك القبلية التي خاضوها من قبل . فانتفضوا . وكانت بداية اسطورة « ذئاب ردفان الحمر » كما سماهم الانكليز .

بدأت الانتفاضة ، في ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، بقلة من البنادق والرشاشات . لكنها سرعان ما كبدت القوات البريطانية خسائر ملحوظة . فحشد عددا واسعا من قواه لحصار منطقة ردفان (عملية « كسارة الجوز ») التي فشلت في تحقيق اغراضها ، بعدما لجأ الثوار الى تخفيف الحصار عن ردفان بفتح عدة جبهات في الضالع ودثينة شتتت القوات البريطانية واجبرت بريطانيا على استقدام قوات جديدة من الخارج ، بحيث ارتفع عدد قواتها في الجنوب من ٢٥ الفا قبل الثورة الى ٧٥ الفا بعد اشهر قليلة من اندلاعها . وفي منتصف عام ١٩٦٤ ، فتحت جبهة جديدة في جبال حالمين على يد فرقة حزبية خالصة (ضمت سالم ربيع علي ، رئيس مجلس الرئاسة الحالي) تولت ضرب خطوط تموين الجيش البريطاني .

ان انتفاضة ردفان في ردفان ، وتوسع الجبهات المفتوحة ضد بريطانيا في الجنوب ، لم تكن ايذانا ببدء الكفاح الوطني المسلح في الجنوب ، وانما لعبت ايضا دورا مباشرا في فتح الثغرات للتخفيف من الضغط العسكري للرجعية السعودية المساندة للملكيين في الشمال ، خاصة وان مناطق جنوبية ، مثل بيحان ، كانت تستخدم كقواعد تموين مستمر بالرجال والعتاد للقوات الملكية والمرتزقة في الشمال . وان هذا الارتباط الوثيق بين ثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال وانطلاقة ودور الكفاح المسلح في الجنوب لهو تأكيد اضافي على وحدة الشعب اليمني في شطريه ، والتلاحم العميق بين اطراف حركته الوطنية .

ومع انتهاء عام ١٩٦٤ ، انتقل الكفاح المسلح من الريف الى عدن ، دون ان يعني ذلك وقف العمليات العسكرية في الريف ، الا انها ظلت الى ابعد حد مقيدة بالقيود المفروضة من قبل الاستخبارات المصرية : ضرب القوات البريطانية فقط دون مساس بعملائها من امراء وسلاطين ومشايخ . وهذه هي القيود التي كسرتها الحركة الوطنية المسلحة منذ عودتها الى الريف عام ١٩٦٧ لاسقاط الانظمة السلاطينية العشائرية واجبار البريطانيين على الانسحاب .

الكفاح المسلح في عدن ، والعودة الى الريف هما موضوعا الحلقة القادمة من هذه السلسلة عن تجربة الكفاح المسلح في اليمن الجنوبي .

بعد اكتشاف أن أميركا تدخلت في الحرب

مرة أخرى.. المراهنة على «تحييد أميركا»!

لتبرير القبول بوقف اطلاق النار قالت القيادة السياسية المصرية أنها اكتشفت في اليوم العاشر من الحرب أنها تحارب أميركا التي تدخلت مباشرة في القتال ، وأن ذلك لم يكن بحسابها وهي لا تريد ذلك أصلا لا في هذه الحرب ولا في المستقبل.. وعندما توقف اطلاق النار بدأت مرحلة سريعة من الاتصالات والمحادثات مع الاميركيين بزيارة سريعة لاحد كبار الموظفين في وزارة الخارجية الذي يعتبر من « المدرسة الاميركية » في الوزارة . وبدأت مرحلة جديدة من « الحوار مع الاميركيين » سميت من بعض المراقبين بأنها مرحلة «ابتسامات» بين القاهرة وواشنطن !

هذه الوقائع السياسية الجديدة تؤكد بأن القيادة السياسية المصرية تراهن — مرة اخرى — على الولايات المتحدة الاميركية ، وتعتبر هذه المراهنة هي الاساس في عقد التسوية المنتظرة في مؤتمر السلام . وتعتبر أن « الضغط » الاميركي على اسرائيل هو الطريق الى الوصول الى انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة .

وهذه المراهنة هي امتداد للخطة السياسية المرسومة للحرب ، وكانت معالم هذه الخطة قد بدأت تتوضح قبل أشهر عديدة حين بدأ التحالف المصري — السعودي يزداد وثوقا وأخذت القاهرة تعتبر ان الضغط السعودي على الولايات المتحدة الاميركية هو أحد العوامل الاساسية في تغيير الموقف الاميركي من الصراع العربي الاسرائيلي ..

وبالفعل بدأت السعودية تنذر وتهدد بأستعمال ورقة النفط كسلاح سياسي طالبه من الولايات المتحدة الاميركية تنفيذ وعودها وتضغط على اسرائيل لتسهيل التسوية السلمية ، الا أن السياسة الاميركية في ذلك الوقت ، لم تستجب للدعوة ولم يبد منها الا المزيد من الدعم لاسرائيل وتأييد لموقفها المتصلب .

وهكذا لم يكن هناك أي خيار .. وبدأت القيادة السياسية تحضر فعلا لخوض حرب محدودة ضد اسرائيل لكي تكسر جمود الموقف ، ولكي تغير من الظروف القائمة المتمثلة في حالة « اللاحرب واللاسلم » . وكانت الحدود السياسية للحرب واضحة وهي تحرير الضفة الشرقية للقناة وطلب وقف اطلاق النار عند هذه الحدود ، وقيام السعودية بضغط نفطي محدود على الولايات المتحدة الاميركية ، أي أن الخطة السياسية كانت قائمة على ضغط عسكري وضغط نفطي ... وعندما ينجح هذا « الضغط » يمكن المراهنة على عودة الحوار مع الاميركيين ومخاطبة مصالحهم النفطية الان وفي المستقبل.

وهذا ما بدأ بتنفيذه بالفعل بعد وقف اطلاق النار ، فبعد اكتشاف أن الولايات المتحدة الاميركية قد تدخلت في الحرب توقف اطلاق النار وبدأ الحوار مع الاميركيين ووصف الرئيس السادات موقف أميركا الجديد انه بناء ، اذ بدأت اميركا تمارس بعض «الضغوط» الجزئية على اسرائيل من خلال مسألة تموين الجيش الثالث.

الا ان هذه « الضغوط » التي أدت بالقيادة السياسية في مصر الى وصف الموقف الاميركي بأنه بناء ! ، لم تزل في حدود بسيطة جدا ، كما أن جوهر السياسة الاميركية تجاه اسرائيل لم يتغير ، كما أن تدفق المساعدات الاميركية العسكرية لم يزل على حاله !

اذن ، ماذا تعني هذه المراهنة ، مرة اخرى ، على « تحييد الولايات المتحدة الاميركية » أو على الاصح المراهنة على الموقف الاميركي كي يضغط على اسرائيل ؟ :

— أولا : ان السياسة المصرية تراهن على أنه من خلال التحالف مع السعودية بصفتها الدولة العربية الرجعية الكبيرة والاكثر التصاقا بالمصالح الاميركية ، يمكن للولايات المتحدة ان تطمئن على مصالحها في المنطقة .

ثانيا : توثيق العلاقات الاقتصادية مع المصالح الاميركية في داخل مصر على أساس أن « حل أزمة الشرق الاوسط » سيعطي المزيد من هذه العلاقات وتطويرها .

وهنا لا بد من الاشارة الى المغزى الخطير الذي حمله منح امتياز بناء خط أنابيب السويس — الاسكندرية للشركة الاميركية « بتيشل » وذلك قبل أيام قليلة من اندلاع الحرب ..

— تفاصيل المشروع تؤكد المدى الذي تراهن عليه السياسة المصرية في مخاطبة المصالح الاميركية اذ سوف يتولى تمويل المشروع عدد من الاحتكارات المالية الكبيرة « المؤسسة المصرفية الحكومية الاميركية للتصدير والاستيراد » التي ستمول شراء ٤٥ بالمئة من المعدات الصناعية من الولايات المتحدة ، بالاضافة الى عدد من المصارف الخاصة الكبيرة وخاصة « تشيس منهاتن بنك » ، وكان روكفلر رئيس مجلس ادارة هذا المصرف الاخير في زيارة لمصر حيث قابل كبار المسؤولين المصريين . ويشترك مع الرأسمال الاميركي في هذا المشروع الذي ينص عقد تنفيذه على أن يبدأ في أوائل العام القادم ١٩٧٤ ، يشترك مع الرأسمال الاميركي رأسمال سعودي .. وتقول معلومات مؤكدة أن الاتفاق مع الشركة الاميركية قد تم تحت شروط اميركية وهي ان تضمن السعودية رؤوس الاموال الاميركية التي ستستثمر بالمشروع .

وكان المشروع من قبل مع شركات اوروبية الا ان الحكومة المصرية عادت وألغت العقد وأعطت الامتياز للشركة الاميركية .. هذا بالاضافة الى عدد من الاتفاقيات بلغت سبع اتفاقيات في خلال العام الماضي ، مع شركات نفط أميركية للتنقيب عن البترول في الاراضي المصرية .

هذا كله يؤكد بأن السياسة المصرية تعتمد على مخاطبة المصالح الاميركية الان وفي المستقبل كي يتغير الموقف الاميركي المتصلب مع اسرائيل ، وكي تساعد أميركا على تحقيق التسوية السلمية .

ان هذه السياسة تمثل في الواقع الموقف التقليدي للبورجوازية الوطنية التي تفصل بين المصالح الاميركية واسرائيل ، وتعتبر انه بالامكان تحييد الاولى واستمالة اميركا مرة اخرى من خلال توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية معها .

ورغم التجارب الكثيرة في هذه المراهنة التي حصلت قبل هزيمة ٥ حزيران وبعدها ، ورغم ان السياسة الاميركية أثبتت عمليا أن مصالحها في المنطقة مضمونة بوجود « اسرائيل القوية المزدهرة » كما يقول المسؤولون الاسرائيليون ، ورغم الموقف الاميركي أثناء الحرب الذي قدم لاسرائيل كل المساعدات العسكريه اللازمة التي تدفقت على اسرائيل بشكل رسمي ، والتي اعتبرتها القيادة السياسية المصرية انها تدخل مباشر في الحرب ... رغم كل ذلك فان وهم فصل المصالح الاميركية عن اسرائيل لم يزل واردا في حسابات السياسة المصرية ولذلك فانه عندما توقف اطلاق النار سرعان ما عادت المراهنة على السياسة الاميركية ، وسرعان ما عاد الحوار معها ، واذ بتدخل اميركا في القتال لا يعني ان المطلوب ضرب المصالح الاميركية ولا تشديد النضال ضدها ، انما يعني التوجه اليها والحوار معها ومخاطبة مصالحها والعودة الى السعودية بالرغم من مواقفها المتخاذلة اثناء الحرب ، لكي تقوم بدورها « الضاغط » والوسيط !

ان السعودية كانت تتصرف بحذر اثناء الحرب من خلال استعمال سلاح النفط كورقة ضغط على الاميركيين ، فهي تريد الا يتجاوز حدوده ، والا يؤدي تطور المجابهة مع اسرائيل الى المطالبة بتصفية المصالح الاميركية ، لذلك كانت السعودية قلقة جدا من تطور الحرب ، وكانت حذرة في مواقفها من « الضغط النفطي » ، فقد أجلت مؤتمر وزراء النفط العرب الى ان يتبلور الموقف على الصعيد العسكري وبالفعل وبعد أكثر من عشرة أيام صدر القرار الذي ينص على تخفيض نسبة الانتاج ، وأثناء صدور هذا القرار كانت أميركا قد قررت زيادة مساعداتها العسكرية والمالية لاسرائيل وتدفق السلاح والمال على اسرائيل ، وكادت الامور ان تفلت من يد السعودية ، وأخذت قرارات وقف تصدير النفط الى اميركا تتوالى ، واضطرت السعودية الى مجاراة ذلك ولكنها كانت تطالب الاميركيين بالعمل سريعا على وقف اطلاق النار كي لا تتطور الامور أكثر من ذلك .

وتعود القيادة السياسية المصرية — الان — الى الاتصال مع السعودية مرة اخرى لتنسيق المواقف بعد أن ابدت اسرائيل على لسان غولدا مائير اثناء زيارتها لواشنطن تصلبا جديدا .. وتحاول السعودية ان تلعب دور الوسيط مرة اخرى مع الاميركيين كي يسرعوا في تسهيل الامور وكي « يضغطوا » على اسرائيل قبل ان تضطر القيادة السياسية المصرية الى « الاستجابة لضغوط العسكريين » ويندلع القتال مرة اخرى ..

ان القوات العربية التي قاتلت ببسالة وحققت بعض الانتصارات العسكرية والمعنوية وجدت نفسها — فجأة — أمام حدود الخطة السياسية للحرب التي أدت الى وقف اطلاق النار ، كما وجدت نفسها في وضع جديد خاصة فيما يتعلق بوجود قوات اسرائيلية في الضفة الغربية .. ان القوات العربية المقاتلة التي بذلت التضحيات تأكد لها انه بالامكان ان يستمر القتال ضد العدو ، وانه بالامكان تحقيق المزيد من الانتصارات عليه اذا ما توفرت المواقف السياسية المناسبة .. ان الاميركيين يحاولون — الان — الظهور بمظهر الضاغط لتسهيل مرور التموين للجيش الثالث المحاصر . ويعتبرون هذا « الضغط » والوساطة بين القوات العربية والاسرائيلية بمثابة مدخل للحوار الاميركي — المصري !

ومن الغريب ان يكون الذين ساعدوا اسرائيل بالسلاح والاعتدة هم انفسهم وسطاء « لانقاذ » قوات عربية لم تزل مصممة على القتال وعلى رفض الحصار وعلى مجابهة العدو !

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت - الأثنين ١٢/١١/١٩٧٣ - العدد ٦٤٥ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل

بيان سياسي هام للجبهة الديموقراطية الشعبية حول التطورات العربية والفلسطينية الأخيرة

- النضال من اجل تكريس حق المقاومة في كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني

دلالات خطيرة للاتفاق المصري - الأميركي - الاسرائيلي

- الانزلاق نحو تسوية جزئية ومنفردة.
- تزايد النفوذ الامبريالي الاميركي كوسيلة للضغط على اسرائيل!



محاولة جديدة من الملك حسين لاقتناص حق تمثيل الشعب الفلسطيني

مشروع حكومة فلسطينية ضمن مشروع المملكة المتحدة !..